الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس –مستغانم –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات

مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كيفية استغلالها في ظل شح الموارد المالية الذاتية

"دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –سيدي لخضر مستغانم"

مقدمة من طرف الطالبة: تحت إشراف الأستاذة:

* محمد شريف منصورية * مواعي بحرية

أعضاء لجنة المناقشة:

– د. وهراني محبوبة	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
–د . ولد محمد محمود	أستاذ محاضر–أ–	مناقشا
– د . مواعي بحرية	أستاذ محاضر–ب–	مقررا

السنة الجامعية: 2016-2017

التشـــكـر

الحمد لله أستعينه و أشكره و أهتدي به، الذي يسر لي أمري و هون علي الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل

فالحمد لله حمدا يليق بكماله و ثناء يليق بعظمته و أصلي و أسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل و أزكى التسليم.

أتوجه بالشكر الجزيل و بأسمى عبارات التقدير و الاحترام إلى والدي.

كما أتوجه بجزيل شكري إلى الأستاذ المشرف وهراني مجدوب جزاه الله خيرا، و أتقدم بالشكر الخالص إلى كل عمال وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية بسيدي لخضر مستغانم .

و أتقدم بالشكر أيضا إلى عمال مكتبة العلوم الاقتصادية

و إلى كل يد كريمة أمدتني بالعون و كل من ساهم من قريب أو من بعيد و لو كان بحرف واحد لرفع معنوياتي و كل من لم يبخل علي بالنصيحة و التوجيه و كل من أعانني و لو بكلمة طيبة.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة العلوم الاقتصادية الذين غذوا أذهاننا و أناروا عقولنا.

الإهداء

أحمد الله عز وجل و أشكره الذي أنار لي طريق العلم و منحني القدرة و الصبر و وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى:

من تألمت قبل ألمنا و فرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لراحتنا و سهرت على سعادتنا و كانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا و حملت دوما أن نكون في أعلى المراتب، إليك ننحني إرضاء و نقول شكرا لكي * أيتها الأم*

أنت أعز و أحب إنسان في الوجود الذي منحتنا كل الحب و الحنان، إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك أنحني إرضاء و أقول شكرا لك *أيها الأب*

و أهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله عز وجل إلى إخواني و أخواتي الأعزاء، كما أهدي هذا العمل إلى أصدقائي و زملائي الأعزاء.

و الأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي من الطور الابتدائي إلى الجامعي.

و إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة أو بابتسامة صادقة.

منصورية

الفهرس:

المحتويات
الصفحة

التشكر.

الإهداء.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

مقدمة عامة..... 01

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد 04

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 05

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 07

المطلب الثالث: عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 08

المبحث الثاني: أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 11

المطلب الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 11

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 12

المبحث الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 14

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 17

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 19

خلاصة 21

الفصل الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد 22

المبحث الأول: ماهية التمويل

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التمويل 23

المطلب الثاني: أنواع و مخاطر التمويل 24

المطلب الثالث: المصادر التقليدية و الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 24

المبحث الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البنوك

المطلب الأول: البنوك التجارية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 33

المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 34

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشدد البنكي 35

المبحث الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 37

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 37

المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 38

خلاصة 40

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -سيدي لخضر مستغانم-

تمهيد 41

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الأول: مفهوم و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية 42

المطلب الثاني: مهام و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية 43

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي للوكالة 47

المبحث الثاني: التمويل البنكي

المطلب الأول: تقييم القروض 51

المطلب الثاني: سياسة الإقراض 57

المطلب الثالث: الضمانات 59

المبحث الثالث: الدراسة المحاسبية للمؤسسة

المطلب الأول: الميزانية الافتتاحية 61

المطلب الثاني: الميزانية التقديرية 62

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج 68

خلاصة 72

خاتمة عامة 73

المراجع 75

الملاحق.

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا	07
(2-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإتحاد الأوروبي	08
(3-1)	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	09
(1-3)	تمويل بنكBADR للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	50
(2_3)	تمويلات بنك BADR للمؤسسات الكبيرة	51
(3_3)	BADRعدد الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف بنك خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012	58
(4-3)	BADRعدد الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف بنك خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012	59
(5_3)	تقسيم القروض المقدمة للاقتصاد حسب أجل القرض خلال السنوات التالية:2010،2011،2012،2013	62
(6-3)	تقسيم القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات خلال السنوات التالية:2010،2011،2012،2013	63
(7-3)	جدول الميزانية الافتتاحية	69
(8-3)	جدول الميزانية التقديرية	71
(9_3)	جدول حسابات النتائج	76

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	12
(2-1)	الأصناف القانونية للمؤسسات	18
(1-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية	55

مقدمة عامة

تعرف الساحة الاقتصادية اليوم سلسلة من التغيرات التي لم يسبق لها مثيل، هذه التغيرات التي تمثل فيها العولمة و الشراكة الدولية و الإقليمية و زيادة تحرير الأسواق أحد أهم مؤشراتها، جعلت من المرحلة الحالية تحمل الكثير من التغيير الجذري في هذه البيئة التي تتسم بالحركية، و غيرت الكثير من المعطيات سواء على المستوى الكلي "تغير البيئة الاقتصادية"، أو على المستوى الجزئي "تغير استراتيجيات المؤسسة".

و انطلاقا من كون مفهوم الإستراتيجية يتمثل في مختلف الآليات التي تسعى إلى إدارة التغيير بصورة تؤدي إلى تحجيم المشكلات الداخلية و مواجهة التحديات الخارجية، قد إلى تغيير وجهة النظر السائدة حول أن المؤسسات كبيرة الحجم هي محرك الاقتصاد، حيث يلاحظ اليوم في الاقتصاديات المتقدمة الاهتمام المتزايد من قبل الحكومات بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الذي أصبح يلعب دورا استراتيجيا من خلال مساهمته الفعالة و الايجابية في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي، ذلك لأنه يساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و التقليل من معدلات البطالة من جهة أخرى، إضافة إلى إمكانية هذا القطاع في غزو الأسواق الخارجية في ظل اقتصاد السوق. إن النجاح الذي حققه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الدولي لم يكن من قبيل صدفة، بل جاء نتيجة تبني استراتيجيات تنموية شاملة و متكاملة.

و بالرغم من تلك الخصائص التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها إلا أن ذلك لم يشفع لها الحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها، حيث لازالت تعاني من مشاكل و قيود جمة في التمويل بسبب شروط و مبادئ التمويل التقليدي، إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن قلة مواردها خاصة تقف هي الأخرى عائقا لدخولها في السوق المالي.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الأساسية الآتية:

_فيما تتمثل مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ وكيف يتم استغلالها؟

و من خلال التساؤل المحوري و الرئيسي تندرج الأسئلة التالية:

_ما المقصود بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ما دورها؟.

_ما هي مصادر التمويل، و أهميتها و فعاليتها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟.

_ما مدى مساهمة مصادر التمويل في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟.

_ما هي العراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحصول على مصادر التمويل؟.

إن تحليل الموضوع تحليلا سليما يقودنا إلى بعض الفرضيات الهامة التالية التي سنعتمد عليها في دراستنا:
- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي و نجاحها يعد عاملا مهما في هذا النشاط الاقتصادي.

- تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مصادر التمويل الخارجية في حالة نقص مواردها الداخلية.

-يشكل التمويل البنكي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

*الإجابة عن التساؤلات الفرعية و دراسة الفرضيات المقدمة لإثبات صحتها أو نفيها.

*معرفة ما مدى الأهمية الاستيراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، و توجيه أصحاب القرار على جميع المستويات و خصوصا البنوك التجارية نحو زيادة الاهتمام بهذا القطاع.
*تقييم مساهمة جميع مصادر التمويل المختلفة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*التعرف على طبيعة مشاكل التمويل في هذا القطاع من خلال البحث في الميدان.

أهمية الموضوع:

إن دراسة إشكالية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي أصلا دراسة جزء هام من إشكالية تمويل التنمية في الاقتصاد الوطني، خاصة أن موضوع التمويل من أهم مواضيع التنمية.
أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الدور الذي تلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، و توفير مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين من جهة أخرى.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع و منها:

*الاهتمام الحكومي بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المنظومة المؤسسية المتخصصة في تنمية هذا القطاع، مع وجود استيراتيجية وطنية شاملة لتنمية هذا القطاع.
*جذب انتباه مسؤولي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محل الدراسة إلى أهمية الاهتمام و تسليط الضوء على هذا النوع من المؤسسات لما لها من أهمية بالغة.

*إشكالية التمويل التي تعتبر أحد أهم العقبات التي تقف أمام إنشاء و تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهجية البحث:

اعتمدنا في الدراسة على المنهج الوصفي و الذي يتناسب مع طبيعة الموضوع.

صعوبات البحث:

لقد واجهت في دراستي لهذا الموضوع عدة صعوبات، حيث واجهت مشكل نقص المراجع، و صعوبة إيجاد مؤسسة أجري عليها دراسة ميدانية لهذا الموضوع.

خطة البحث:

و بغرض تسهيل الدراسة قمت بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، يحتوي الفصل الأول على مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تناولت في هذا الفصل ثلاثة مباحث، و يتضمن المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تناولت فيه مفهوم هذه المؤسسات، و خصائصها، و عوامل نشأتها. أما المبحث الثاني فيتمثل في أهداف و أهمية هذه المؤسسات و وظائفها. و المبحث الثالث فيتضمن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فتطرقت إلى أشكالها و دورها، و الصعوبات التي تواجهها.

أما الفصل الثاني فتطرقت إلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث هذا الفصل يتضمن ثلاث مباحث، حيث تناولت في المبحث الأول ماهية التمويل، ؟أي مفهوم التمويل، و أهميته، أنواعه، ومخاطره، و المصادر التقليدية و الحديثة لهذه المؤسسات. أما المبحث الثاني فيتضمن علاقة هذه المؤسسات مع البنوك، فتطرقنا فيه البنوك التجارية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و علاقة البنوك بها، و التشدد البنكي اتجاها.

وأخيرا، الفصل الثالث خصص للدراسة الميدانية لبنك الفلاحة و التنمية الريفية-سيدي لخضر، مستغانم.

و في الأخير ندرج الخاتمة و التي احتوت على بعض النتائج و التوصيات المتوصل إليهم.

الفصل الأول

تمهيد:

لقد بينت التحاليل و الدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق الثروة و إيجاد مناصب الشغل، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها باعتبارها واحد من أهم السياسات الكفيلة بدفع مسار التنمية، و لذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الدول الذين اختلفوا في تحديد مفهوم و تعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات، إلا أن هذه المؤسسات تواجه عدة صعوبات منها التضخم، التمويل وندرة المواد الأولية....الخ.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن التطرق إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتطلب تحديد مفهوم لهذه المؤسسات و ما تحتويه من أهمية،حيث يمكن الفصل من خلاله بين المؤسسات الكبرى و هذا النوع من المؤسسات، و يحظى بالقبول من طرف أغلبية الهيئات و الباحثين في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ظهر مصطلح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف دول العالم ليعبر عن نوع معين من المؤسسات التي يصعب تقديم صورة واحدة لها، و هذا راجع لاختلاف السياسات و التوجهات و المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للدول، حيث تعتبر الدول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم التنظيمات المعتمد عليها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية و مرونة، كما تبقى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القلب النابض للتغيرات الناتجة و المتجهة دوما نحو اقتصاد السوق الحر.[1]

هنا نجد عدة تعاريف قدمت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي كما يلي:

تعرف فرنسا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها: تلك التي يتولى فيها قادتها شخصيا و مباشرة المسؤوليات المالية و الاجتماعية، التقنية و المعنوية مهما كانت الطبيعة القانونية للمؤسسة.[2]

الجدول رقم(1-1): يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرنسا.

صنف المؤسسة	حرفية	صغيرة	متوسطة
مؤسسة صناعية	9-0	49-10	499-50
مؤسسة خدمية	4-0	19-5	199-20

المصدر: زراية أسماء، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص10.

يعرف قانون الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر المؤسسة الصغيرة بأنها: "كل نشاط لشخص أو أكثر يعملون لحسابهم، و يكون للمشروع صفة الاستقلالية في الملكية و الإدارة، و يقل عدد العمال

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيري 2011، ص3.

[2] خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آية تحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2013، ص16.

فيه عن مائة عامل و يقل رأس مال المشروع عن مليون جنيه، و تقل قيمة الأصول الثابتة فيه بدون الأراضي و المباني".

-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة هذه المؤسسات فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة، حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه، و قد اعتمد على معياري المبيعات و عدد العاملين، لتحديد تعريف أكثر تفصيلا، فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:[1]

***مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة:** من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

***المؤسسات الصناعية:** عدد العمال 250 عامل أو أقل.

***مؤسسات التجارة بالجملة:** من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

تعريف الإتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: وضع الإتحاد الأوروبي في سنة 1996 تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي كان موضوع توصية لكل البلدان الأعضاء. فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 10 أجزاء، أو هي تلك التي توافق معايير الإستقلالية، و تنجز رقم أعمال سنوي، لا يتجاوز 7 ملايين أورو،أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 5 ملايين أورو.[2]

الجدول رقم(1-2): يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالإتحاد الأوروبي:

نوع المؤسسات	عدد العمال الأقصى	الحد الأقصى لرقم الأعمال(مليون يورو)	الحد الأقصى للميزانية السنوية(مليون يورو)
صغرى	9	-	-
صغيرة	49	7	5
متوسطة	249	40	27

المصدر: مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص استيراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،2011-2012،ص8.

تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها

[1] العالي فوضيل و الآخرون، آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة الأعمال، جامعة مستغانم، الجزائر، 2009-2010، ص9.

[2] أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، دار المكتب المصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص22.

القانونية بأنها:" كل مؤسسة إنتاج سلع و/ أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار، أو لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 500 مليون دينار، كما توفر على الاستقلالية، بحيث لا يمتلك رأسمالها 25 بالمائة فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[1]

الجدول رقم(1- 3): يمثل تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	الحصيلة السنوية
مؤسسة صغرى	من 1 إلى 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	بين 100 و 500 مليون دج

المصدر: القانون 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادتين: 4و20.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

إن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات يمكن ذكرها فيما يلي:

1-سهولة التأسيس(النشأة): فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، و إنما تعتمد على مدخرات الأفراد، و كذلك لا تحتاج إلى قروض ضخمة.

2-الإستقلالية في الإدارة: في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير، و هذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكها. مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات و تحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة. إلا أن نجاح المؤسسة في هذه الحالة يتوقف على قدرة الشخص على التحكم و إدارة أعمال المؤسسة و كذا خبرتها في ممارسة مهنة المؤسسة.

3-سهولة و بساطة التنظيم: و يظهر ذلك في التحديد الدقيق للمسؤوليات و التوزيع المناسب للمهام.[2]

[1] خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آلية تحقيق التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص18.

[2] مشعلي بلال، دور برامج السلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011، ص41.

4-مركز التدريب الذاتي: هذه المؤسسات تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب و التكوين لمالكيها و العاملين فيها، و ذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، و هذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة، و هو الشيء الذي ينمي قدراتهم و يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة و توسيع نطاق فرص العمل المتاحة.

5-تتوفر على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد: و هو يسمح بالاتصال السريع صعودا و نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها، أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، و هي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة، لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

6-جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق و المحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية و مهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق و احتياجات المستهلكين، و هو ما يسهل عملية التكيف و التطور، و تستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير المنتجات.

7-توفير الخدمات للصناعات الكبرى:إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن (المناولة و هي طريقة أو أسلوب يهدف إلى الزيادة في الاستغلال الأمثل لطاقات الإنتاج المتوفرة لدى المصانع المنتجة و بالتالي تؤدي إلى رفع الكفاءة و تحسين الجودة و رفع القدرة التنافسية و تطوير أداء الصناعات الصغيرة و المتوسطة).

8-قصر فترة الاسترداد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع التدفقات النقدية نتيجة لصغر حجم رأس المال المستثمر و سهولة التسويق و زيادة دورات البيع و قصر دورة الإنتاج.[1]

9-أحد آليات دمج المرأة في النشاط الاقتصادي: إن إقامة المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تتطلب مهارات إدارية متواضعة و استثمار بسيط تعتبر مكانا هاما يسمح للمرأة من أن تصبح أداة إنتاجية فاعلة من خلال المشاركة في مشاريع صغيرة و المساهمة في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتمثل هذه العوامل في:

[1] كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المكتبة الحامد للنشر و التوزيع، جامعة مؤتة، الأردن، 2000، ص7.

1-عوامل متعلقة بالمؤسسات الكبيرة: و تندرج ضمنها ضعف نموذج المؤسسة الكبيرة في التأقلم مع ظروف المحيط الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي، و تخليها عن بعض الأنشطة التي كانت في السابق حكرا إلا عليها و ذلك بفعل أثار ونتائج نظرية تقسيم السوق و المقاولة من الباطن.

2-عوامل متعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و تأخذ هذه العوامل جوهرها من خلال دور و مميزات هذا النوع من المؤسسات، و ذلك من خلال توزيعها عبر كافة المناطق، مما يسهل من عملية توزيع الثروة و اليد العاملة، و مساهمتها في تحسين ظروف العمل، كما أنها تعتبر بمثابة النواة الأولى لنشأة الصناعات و المشاريع الكبرى.

3_عوامل متعلقة بالمحيط الاقتصادي: يندرج ضمن تلك العوامل سياسات التحرير المالي و النقدي و انسحاب الدولة من العديد من الأنشطة الاقتصادية، و في مقابل انسحاب الدولة برزت سياسات الدعم الحكومي للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة الخاصة.[1]

[1] العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص180.

الشكل رقم(1-1): يمثل عوامل نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

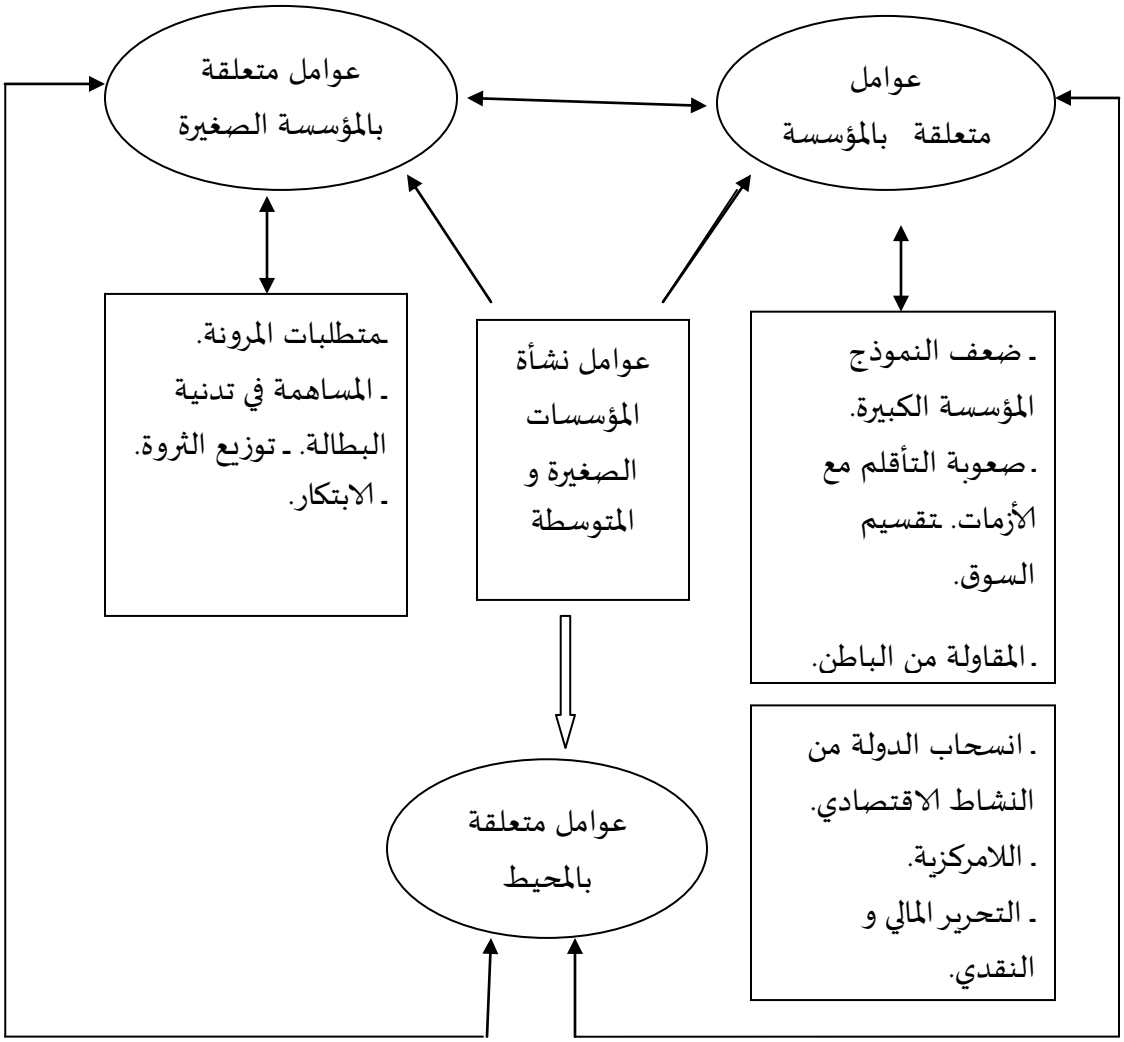

.

المصدر: العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص181.

نلاحظ من الشكل البياني أعلاه أن هناك تقارب و ارتباط قوي بين كافة العوامل المؤثرة في نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فمثلا لولا ضعف مرونة المؤسسة الكبيرة تجاه الأزمات الاقتصادية و انسجامها من بعض الأنشطة، لما تمكنت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من لعب أدوار فعالة في تخفيض البطالة و رفع المستوى المعيشي.

المبحث الثاني: أهداف و أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاهتمامات الأساسية الحديثة على المستوى الدولي و الإقليمي.

المطلب الأول: وظائف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمثل هذه الوظائف في:

*الوظيفة التقنية التي تتمثل في الإنتاج و التصنيع و التحويل..

*وظيفة البحث و التنمية.

*وظيفة التمويل و تشمل المحاسبة التحليلية و الإحصاء و الموازنة التقديرية.

*وظيفة تسيير الجودة في المؤسسات التي تمتاز بالمتوجات المتنافسة.

*وظيفة الموارد البشرية كالتكوين و التدريب.

*العلاقة مع الهيئات الحكومية بواسطة القوانين و التنظيمات.

*وظيفة مراقبة التسيير.

*وظيفة التخصص الإستراتيجي و التسيير بالأهداف.

* وظيفة التسويق و دراسة السوق و سلوك المستهلك.[1]

المطلب الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يلي:

1_استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة و هذا لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين، و من خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.

[1] بطاش غانية و آخرون،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية،مذكرة لنيل شهادة الليسانس،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص:تسيير المؤسسات،جامعة قاصدي مرباح بورقلة،الجزائر،2013_2014،ص10.

2_ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان.

3_استعادة كل حلقات النتائج غير المربحة و غير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها على النشاط الأصلي.

4_يمكن أن تكون أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية، و بالتالي تعتبر أداة هامة لترقية و تثمين الثروة المحلية، و إحدى وسائل الإدماج و التكامل الاقتصادي بين المناطق.

5_تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة بها و المتفاعلة معها و التي تشترك في استخدام ذات المدخرات.

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى عدد من المستويات طبقا لأهميتها إلى :

أولا: على مستوى الفرد صاحب المشروع:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الفرد صاحب المؤسسة فيما يلي:

1_إشباع حاجة الفرد صاحب المؤسسة في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.

2_ضمان الحصول على دخل ذاتي له و لأسرته، بصفة خاصة إذا أدير المشروع بأسلوب علمي رشيد.

3_إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة فرصة لصاحبها لتوظيف مهاراته و قدراته الفنية.[1]

4_إن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي طريق الحرية و الإبداع لدى الأفراد في الحياة العملية.

5_إن تشجيع الشباب و تسهيل امتهانهم للأعمال الحرة في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في انتظار التوظف في القطاعين الحكومي و الخاص،و يجنب الشباب إهدار طاقتهم البشرية.

ثانيا: على مستوى المجتمع:

*إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغطي جزء كبيرا من احتياجات السوق المحلي.

[1] -بوخطة رقاني و آخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، 2012-2013،ص 16.

*إنها تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

*إنها تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

*استيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

*إنها تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية و السلعية و الفكرية.

*إنها تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي.

ثالثا: على المستوى العالمي:[1]

*إنها أصبحت علما قائما بذاته يدرس في الجامعات و المعاهد العلمية، و قد أفردت لها المقررات الخاصة.

*انتشار المنظمات و الصناديق المعنية بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى العالم.

*إنها تعتبر من أقوى أدوات التنمية الصناعية و التكنولوجية.

*انتشار وسائل الإعلام المسموعة و المقروءة و المرئية على مستوى العالم التي تهتم بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

*مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

[1] بوخطة رقاني و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 17.

المبحث الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

في كافة أنحاء العالم تقوم جهات مختلفة بوضع معايير أو أسس من خلالها يتم تحديد ماهية المشروع الصغير، و ذلك من خلال تصنيف المشروعات إلى أنواع من حيث الحج (كبير و صغير) و كذلك من حيث النوع و النشاط.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كما يلي:

1_تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه:

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى :

أ_ **المؤسسات العائلية:** هي الأعمال التي تكون العائلة فيها متضمنة مباشرة في الملكية، يملكها عضوان أو أكثر من العائلة نفسها مشتركين في الحياة و الوظائف. إن ملكية العائلة للأعمال تجعلها تمتلك التزاما أقوى نحو الأعمال، و بنسبة عالية من الأخلاق من العمل،و التزاما شخصيا لخدمة الزبائن، و المجتمع المحلي.[1]

ب-المؤسسات التقليدية: هذا النوع من المؤسسات تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، وتتميز بكونها تكون في ورشات صغيرة ومستقلة عن النزل وتعتمد على وسائل بسيطة

ج-المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة : يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيات الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية .

2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:

يميز هذا التصنيف بثلاثة أنواع أساسية وهي :

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل:المنتجات الغذائية و منتجات الجلود ، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته.

ويرجع سبب اعتماد هذه المؤسسات على مثل هذه الصناعات لاستخدامها المكثف لليد العاملة ،وكذلك سهولة التسويق .

ب-مؤسسات إنتاج السلع والخدمات:وهي تضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

[1] فايز جمعه صالح النجار ،عبد الستار محمد العلي ،الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية ، عمان،2010،ص79.

قطاع النقل،الميكانيكية والكهرومائية ،صناعة مواد البناء والصناعة الكيميائية والبلاستيكية .

ويرجع سبب الاعتماد على مثل هذه الصناعات إلى الطلب المحلي الكبير على منتجاتها خاصة في مواد البناء

ج-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات وأدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة، فهي تتميز كذلك بكثافة رأس المال.[1]

3- تصنيف المؤسسات حسب الطبيعة القانونية :

ويميز هذا التصنيف بثلاثة أنواع أساسية وهي:

أ-المؤسسات الخاصة:وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لأشخاص خواص. وتنقسم إلى المؤسسات الفردية، والشركات.

***المؤسسات الفردية:** هي المؤسسة التي يمتلكها و يديرها شخص واحد، فهو المسؤول عن تكوين رأس مالها و اتخاذ إجراءات تكوينها، فهو يتحمل مسؤولية إدارة تشغيلها وفي المقابل فهو يحصل على كل الأرباح المحققة نتيجة العمليات، ويتحمل أيضا كافة الخسائر التي تترتب على التشغيل و ممارسة النشاط.[2]

***الشركات:** هي عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين و اقتسام ما ينشأ عن هذا من ربح أو خسارة. إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها، لأن لكل شركة خصوصيتها.

كما تنقسم الشركات إلى ثلاثة أنواع و هي:

-شركة الأشخاص: و تتمثل في:شركة التضامن، و شركة المحاصة و شركة التوصية البسيطة.

-شركة ذات المسؤولية المحدودة.

شركة الأموال:وتتمثل في: شركة المساهمة.

[1] أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص27.

[2] رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر،2008، ص60.

ب-المؤسسات المختلطة: هي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة و القطاع الخاص معا، كما هي الشركات التي تملك الدولة جزء من رأس مالها، غالبا لا يقل عن 15، و الباقي يملكه المواطنون و الخواص.[1]

ج-المؤسسات العمومية: هي المؤسسات التي ملكيتها للدولة أو الجماعات المحلية، و الأشخاص الذين ينوبون عن الشركة في تسيير و إدارة هذه المؤسسات مسؤولون عن أعمالهم هذه اتجاه الدولة وفقا للقوانين العامة لها و لا يحق لهم إغلاقها أو بيعها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك.

[1] أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك و تأمينات، جامعة متنوري بقسنطينة، الجزائر، 2006_2007، ص 14.

الشكل رقم (01): يمثل الأصناف القانونية للمؤسسات:

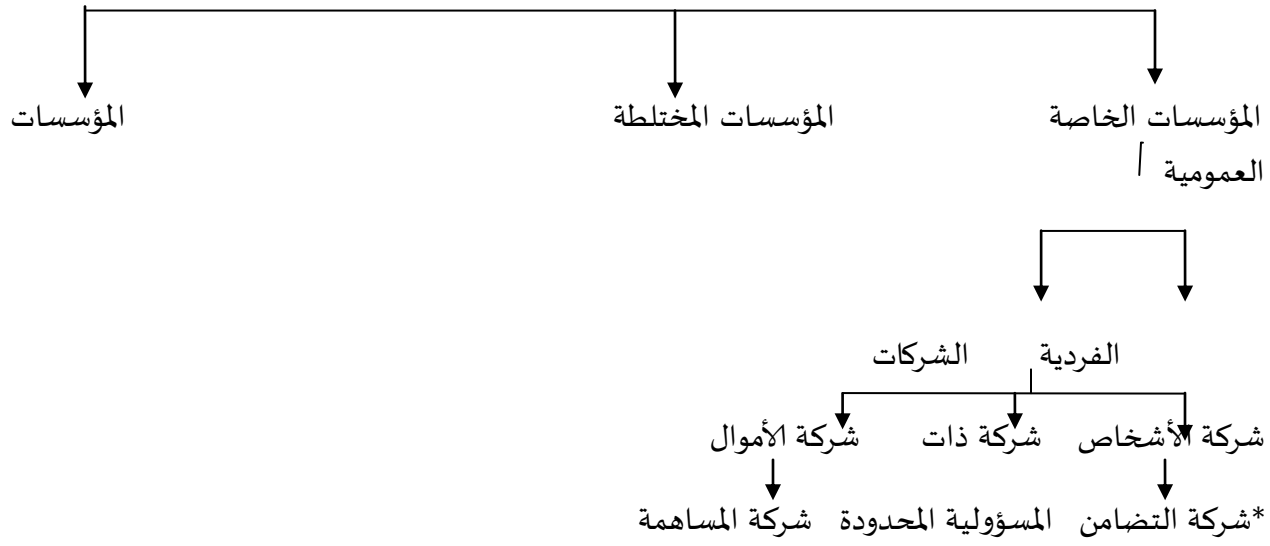

المصدر: قنيدر سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير الموارد البشرية، جامعة متنوري بقسنطينة، الجزائر، 2009-2010،ص64.

المطلب الثاني:دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتمثل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

1-المساهمة في الناتج المحلي الخام وخلق قيمة مضافة:

حيث تؤثر هذه المنشات في ثلاث اتجاهات :

تعمل على توفير السلع و الخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة تحقق ارتفاعا في المعدلات الإنتاجية لعوامل الإنتاج التي تستخدمها مقارنة مع العمل الوظيفي الحكومي العام .

تساهم في التخفيف من الإسراف على المستوى الوطني.

2-تعبئة المدخرات: إن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على المستوى الاقتصاد الوطني، بما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية و التخفيض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أم من الخارج.

3_امتصاص البطالة على المستوى الداخلي: إن انتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأقاليم يمكن من امتصاص البطالة الكامنة في المدن الداخلية و وقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، و التي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الاقتصادي.[1]

4_توفير احتياجات المؤسسات الكبرى: تعتبر هذه المؤسسات سندا أساسيا للمؤسسات الكبرى، فهي تساعدها في بعض الأنشطة التسويقية و التوزيع و الصيانة و صناعة قطع الغيار، الأمر الذي يمكن المشروعات الكبيرة من التركيز على الأنشطة الرئيسية، و ذلك يؤدي إلى تخفيض تكلفة التسويق.

5-دعم الاستهلاك: من المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصلون على أجور منخفضة مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون في المؤسسات الكبرى، حيث أن الاستهلاك يكون مرتفعا عند أصحاب الدخول المنخفضة، وهذا ما يزيد من حجم الطلب الكلي في المجتمع مما يترتب عليه توسع دورة الإنفاق و الإنتاج و الاستثمار و بالتالي التوسع في دورة النشاط الاقتصادي و رفع معدل النمو كمحصلة نهائية.

6-مساهمتها في توسيع القاعدة الإنتاجية :نظرا لكونها تنشط في جميع المجالات الإنتاجية ،و نظرا لكونها الأكبر في جميع دول العالم ،فهي بذلك تساهم في توسع القاعدة الإنتاجية للبلد،ما يؤدي إلى إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات

7-مساهمتها في الصادرات:أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها الكبيرة على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي ،وتخفيف العجز في ميزات المدفوعات،فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، و إنتاج مكونات السلع التي تعرض للتصدير كمرحلة ثانية، خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية.

8_تحقيق التكامل بين الأنشطة الاقتصادية.

9-استغلال الموارد المتاحة محليا: و بذلك تحقق الصناعات الصغيرة و المتوسطة فائدة مزدوجة، فهي تقلل من الاستيراد من ناحية، و تساهم في الحد من هدر موارد قابلة للاستغلال من ناحية أخرى.[1]

[1] بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6 ماي 2013، ص8.

10_تحافظ على الأعمال التراثية(حرفية/ يدوية):التي تمثل أهمية قصوى للاقتصاد خاصة في الجانب السياحي.

11_فتح الأبواب لتشغيل الشباب خاصة المرأة: مما يسمح بتفعيل دورهم في عملية التنمية.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتمثل هذه الصعوبات في:

***كلفة رأس المال:إن** هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة و المتوسطة بدفع سعر الفائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشات الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة و المتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

***التضخم:**من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية و كلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف الاستغلال. و هنا تعرض هذه المنشات مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها و يحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة و أسعار المواد الأولية.[2]

***التمويل:** هذه المؤسسات تواجه صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) و بسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني)، و عليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مراحل نموها (التأسيس، النمو الأولي، النمو الفعلي، الاندماج).

و نظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظرا لحرصهم على نقود المودعين.

***الإجراءات الحكومية** :و هذه المشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة و التعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

***الضرائب:**إن اقتطاع الرسوم و الضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي و ارتفاع الضغط الجبائي الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، و بالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما تظهر مشكلة الضرائب من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة

---

[2] عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر،2007، ص33.

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012،ص34.

من حيث ارتفاع الضرائب، وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشات مما يضيق عمل جهاز الضرائب.[1]

***المنافسة:** تتنافس الأعمال الصغيرة و الأعمال الكبيرة فيما بينها في العديد من المجالات، ومن الضروري جدا المحافظة على المنافسة.حيث تظهر المنافسة في الوقت الحاضر بعدة أشكال منها: الأسعار، شروط الائتمان، الخدمة، تحسين المنتوج، و تعتبر المنافسة العامل الأساسي لضمان استمرارية حركة الاقتصاد و تشجيع الإبداع و الأفكار الجديدة و الخبرات و الجهود الريادية.[2]

***ندرة المواد الأولية:**من حيث الندرة الطبيعية و عدم القدرة على التخزين، و ضرورة اللجوء إلى الاستيراد و تغيرات أسعار الصرف.

[2] قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص:تسويق دولي،جامعة أبي بكر قايد، تلمسان،الجزائر،2011_2012،ص52.

[2] ماجدة العطية، إدارة المشروعات، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، 2014، ص25.

خلاصة :

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الشركة أو المنشأة التي تمول و تقوم على حجم عمالة قليل تتصف بالشخصية.وتعد هذه المؤسسات الخلية الأساسية في النسيج الاقتصادي للبلد و الأساس التي تقوم عليه المشاريع الكبيرة، فهي بذلك أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة.

إلا أن رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أداءها، كمشاكل في كلفة رأس المال، و التضخم و التمويل و الضرائب و المنافسة.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد التمويل من أساسيات إنشاء و تشغيل و توسيع المؤسسات بمختلف أنواعها و أحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل بأشكالها المختلفة، و هذا من أجل تغطية مختلف احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها و وظائفها المعتادة، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة و على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة و ذلك نظرا للخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات.

كما يشكل التمويل محور انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لاسيما في الاقتصاديات الناشئة، حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل عدم كفاية الموارد المالية. و على الرغم من تعدد مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن مشكل التمويل يعتبر الأكثر إلحاحا و هذا قد يرجع لتزايد نمو المؤسسات بشكل سريع.

المبحث الأول: ماهية التمويل.

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في توفير مستلزماتها الإنتاجية و تسديد جميع مستحقاتها و نفقاتها.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التمويل.

1-**مفهوم التمويل:** للتمويل عدة مفاهيم منها.

المفهوم الاقتصادي:أنه توفير الموارد المالية اللازمة للمؤسسة لتغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أو مؤقتة.

المفهوم الحقيقي: يقصد بالتمويل بأنه توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية، و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الموارد و الخدمات اللازمة لإنجاز مشاريع استثمارية أو تكوين رؤوس أموال جديدة و استخدامها لغرض إنتاج سلع و خدمات استهلاكية.

المفهوم النقدي: يقصد بالتمويل توفير الموارد النقدية التي تتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس أموال جديدة.

وهناك تعريف آخر للتمويل: المقصود بالتمويل بأنه توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية، أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة و استخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع و الخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال و اختيار و تقييم تلك الطرق و الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات و التزامات المنشأة المالية.[1]

2-**أهمية التمويل:** تتمثل أهمية التمويل في:

*يساعد على إنجاز مشاريع معطلة و أخرى جديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني.

*يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء و استبدال المعدات.

*يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.

*المحافظة على سيولة المؤسسة و حمايتها من خطر الإفلاس و التصفية.[2]

*تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل).

[1] أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008، ص24.

[2] ركيبي فوزية، الوظيفة المالية و وسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية نقود و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة، الجزائر، 2010-2011، ص36.

*توفير مناصب الشغل جديدة تؤدي إلى القضاء على البطالة.

المطلب الثاني: أنواع و مخاطر التمويل.

1-أنواع التمويل: يمكن النظر إلى أنواع التمويل من عدة جوانب أهمها مايلي:

من حيث الملكية: وتنقسم إلى:[1]

-**التمويل من المالكين أنفسهم:** و ذلك من خلال زيادة رأس المال و الاحتفاظ بجميع أو جزء من الأرباح.

-**التمويل من غير المالكين(المقرضين):** و قد يكونوا موردين المنشأة، البنوك أو المؤسسات المالية. و يطلق عليه بأموال الاقتراض.

من حيث المدة: تنقسم إلى:

-**تمويل قصير الأجل:** هو تلك الأموال التي تحصل عليها المنشأة أو المشروع من الغير، و تلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن سنة، مثل القروض البنكية، التمويل التجاري.[2]

-**تمويل متوسط الأجل:** هو ذلك النوع من التمويل الذي يمتد مابين سنة و عشرة سنوات مثل القروض المصرفية.

-**تمويل طويل الأجل:** هو الذي تكون مدته أكثر من عشرة سنوات.

من حيث المصدر:

- **التمويل الذاتي:** هو يعني قدرة المؤسسة على تمويل نفسها انطلاقا من خلال العمليات التي تقوم بها. و يكون مصدره المؤسسة نفسها أو مالكيها.

-**التمويل الخارجي:** مصدره من خارج المؤسسة و بعيدا عن مالكيها مثل: الاقتراض البنكي، السندات.[3]

من حيث الغرض: و ينقسم إلى:

[1] حسني علي خربوش وآخرون، الاستثمار و التمويل، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص122.

[2] فاطمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص43.

[3] ترخي فاطمية، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية نقود و تأمينات، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014-2015، ص37.

-**تمويل الاستغلال:** يصنف إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات و المعاملات قصيرة الأجل و التي تتعلق بتنشيط الدورة الإنتاجية في المؤسسة.[1]

-**تمويل الاستثمار:** هو مجموع الأموال المخصصة لمواجهة النفقات المترتبة عن زيادة الطاقة الإنتاجية أو توسيع المشروع، كشراء الآلات و التجهيزات و المعدات و استخدام التقنيات الحديثة التي من شأنها تطوير نشاط المؤسسة.

2_ مخاطر التمويل:

***المخاطر المادية:** و هي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي نتاج العمل الذي مولناه، و في هذه الحالة لا نستطيع تسديد المبالغ التي اقترضناها، و هذا يؤدي إلى خسائر، أي تكاليف إضافية. مثل: تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات، أو تلف المنزل بسبب حريق أو فيضان.

***المخاطر الفنية:** و هي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه. و من أجل ذلك فإنه بالرغم من الوسائل المعروفة فقد يفشل المنتج في عمل الشيء المرغوب، لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة. أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك من أجل ذلك موارد أكثر من تلك التي حدد عند وضع الخطة.[2]

***المخاطر الاقتصادية:** و تنقسم إلى نوعين:

أ- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي مولناه، مما يعني عدم الحصول مردود مالي نسدد من خلاله أقساط التمويل و باقي الالتزامات الأخرى. و الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة هي المنافسة، انخفاض الدخل، نوع السلعة.

ب- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، و بالتالي قد لا يمكن إنتاجه.

المطلب الثالث: المصادر التقليدية و الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا-المصادر التقليدية للتمويل: و تتمثل فيما يلي:

1- التمويل الذاتي: هو وسيلة تمويلية جد هامة و تعد الأكثر استعمالا، حيث تسمح للمؤسسة بتمويل نشاطها دون اللجوء إلى أطراف خارجية.[3]

[1] **يوسف** حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012، ص21.

[2] طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص22.

[3] ر ماح حجاج، دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنل شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.2013، ص4.

و يقصد بالتمويل الذاتي أيضا بمقدرة المؤسسة على تمويل نفسها من مصادرها الداخلية دون اللجوء إلى المصادر الخارجية.

و حسب العلاقة التالية:

التمويل الذاتي= الإهتلاكات+ المؤونات+ الاحتياطات+ الأرباح المحتجزة. يتكون التمويل الذاتي من:

***الإهتلاكات:** هي عملية تناقص القيمة المحاسبية لأصل من الأصول ناتج عن استعماله أو عن الزمن، أو عن التطور التكنولوجي. كما يمكن تعريف الإهتلاكات على أنها مبالغ سنوية تخصص لتجديد الأصول الثابتة التي تدهور قيمتها مع مرور الزمن بفعل الاستعمال أو التلف أو التقادم التكنولوجي.

***المؤونات:** هي مبالغ مالية ترصد لمقابلة انخفاض غير عادي في قيمة الأصول. كما تعرف أيضا على أنها أموال تحتجزها المؤسسة تحسبا لمواجهة أي خسائر أو أعباء ممكنة الحدوث مستقبلا، لا يمكن اعتبار المؤونات مصدر تمويلي إذا تم اقتطاعها من أرباح الدورة إلا في حالة واحدة تعد مصدرا تمويليا إذا تم استرجاعها لغياب مبرر تكوينها.

***الاحتياطات:** تعبر عن الأموال المجمعة من طرف المؤسسة و التي تقتطعها من الأرباح المحققة و غير الموزعة و التي يضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة.

***الأرباح المحتجزة:** هي جزء من أرباح الفترات السابقة لم يوزع على المساهمين أو الشركاء، و الغرض منها إعادة توظيفها للحصول على عائد استثماري أكبر. و يمكن تعرفها بأنها جزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المؤسسة لغرض إعادة استثماره.

2- التمويل من المصادر غير الرسمية:

يعتبر أهم المصادر شيوعا في الدول النامية و خصوصا في المشاريع الناشئة، و الذي يشمل مايلي:

أ-الاقتراض من الأهل و الأقارب و الأصدقاء: هؤلاء يمثلون مصدرا شائعا للاقتراض، تتميز هذه القروض بكونها غالبا ما تتوفر بشروط ميسرة و بدون إجراءات معقدة.[1]

فعادة ما يقدم هؤلاء التمويل دون طلب الضمانات الكبيرة بسبب العلاقة الشخصية مع مالك المشروع، و في معظم الأحيان تكون هذه القروض بدون فوائد محددة سلفا و غير محددة المدة بشكل دقيق.

ب- إقراض التجار لزبائنهم: يمول التاجر أحد أصحاب الحرف أو المؤسسات الصغيرة بمبلغ من المال مقابل التزام الحرفي أو الصانع ببيع إنتاجه كاملا إلى التاجر، و قد يتفق التاجر تقاضي فائدة ، أو يراعي ذلك من خلال السعر الذي يشتري به و يكون أقل من سعر السوق.

[1] سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2005،ص274.

ج-محلات الرهانات: هؤلاء يقدمون خدماتهم التمويلية لمن يملك أصول عينية يمكن تداولها في السوق فيقومون برهنها رهنا حيازيا لدى المقرض، و يحصلون على قرض قصير الأجل بنسبة أقل من الأصول المرهونة.

د- الاقتراض من السوق غير الرسمي: ينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في الدول النامية، و يأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة في البلدان النامية في المرتبة الثانية و ربما الأولى أحيانا، و تنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية ، فيلجأ أصحاب المنشآت الصغيرة و المتوسطة إلى هذا السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.[1]

3- التمويل الرسمي (البنوك التجارية):

تعد البنوك و المؤسسات المالية أهم المصادر الخارجية استعمالا لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهمية التمويل البنكي:

إن للبنوك مكانة كبرى في تمويل الاقتصاد و لها دور نافع لتمويل التنمية عن طريق تحويل الأموال من أفراد لديهم فائض (الودائع) إلى أفراد و مؤسسات لديهم فرص استثمارية منتجة و هم يفتقدون للتمويل، و بالتالي يمثل البنك وساطة (وسيط مالي) يقوم بتحويل الأموال من قطاع له فائض لآخر له عجز مالي.

إن المؤسسة تلجأ إلى القرض البنكي باعتباره الملجأ الوحيد لها لتمويل احتياجاتها و خاصة بعد ضعف إمكانياتها الداخلية.

إن البنك يقوم بتقديم قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسد حاجاتها التمويلية مقابل حصوله على فائدة مقابل هذا القرض، و هذا وفق شروط و ضمانات متفق عليها بين الطرفين.

ثانيا: المصادر الحديثة للتمويل: فيتمثل في:

1-القرض الإيجاري: و يسمى بعدة تسميات منها: الإيجار التمويلي، التمويل بالإيجار، الاعتماد الإيجاري، فهو عملية إيجار القيم المنقولة و هذا تعويضا للقرض البنكي، حيث تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستئجار ما تحتاجه من منقولات و عقارات من مؤسسات مختصة في القرض الإيجاري لمدة محدودة و تدفع مقابل ذلك إيجارات و عند نهاية مدة الإيجار إما يحدد عقد الإيجار أو يرجع للمؤسسة المؤجرة.[2]

[1] طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي و المؤسسات المالية، جامعة متنوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص26.

[2] فاطيمة بن جبور، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013-2014، ص63.

كما يعرف القرض الإيجاري بأنه: عبارة عن عقد يلتزم بموجبه المستأجر بدفع مبالغ محددة بالاتفاق مع المالك جراء انتفاع المستأجر بمنافع و خدمات أصل معين يعود للمالك بعد فترة محددة.[1]

2- مؤسسات تمويل رأس المال المخاطر:

تعتبر مؤسسات رأس مال المخاطر في الاقتصاديات المعاصرة من أهم وسائل التدعيم المالي و الفني للمشروعات الجديدة باعتبارها أنها كل رأس مال يوظف على أنه تمويل لابتكار جديد أو توسع مؤسسة من دون التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، و تكون هذه الصيغة في التمويل على شكل مشاركة بمعنى أن صاحب رأس المال يصبح شريكا في المؤسسة.[2]

شركات رأس المال المخاطر في الجزائر:

بالرغم من أهمية تقنية التمويل عن طريق رأس المال المخاطر فإن الاهتمام بهذه التقنية في التمويل ما يزال ضئيلا، حيث أن نشاط هذه الأخيرة يعتبر جد حديث و ضعيف، الأمر الذي يحتم على البنوك الجزائرية تشجيع إقامة مؤسسات الوساطة المالية المتخصصة في هذه التقنية التي بقي عددها محدود جدا.

شروط إنجاح شركات رأس المال المخاطر في الجزائر:

يجب على الدولة الجزائرية توفير جملة من الشروط لإنجاح مؤسسات رأس المال المخاطر و التي تتمثل في:

1-تشجيع إنشاء شركات رأس المال المخاطر في الجزائر بغض النظر عن جنسية مؤسسيها.

2-دعم أساليب الشراكة مع مؤسسات رأس مال المخاطر الأجنبية خاصة المالكة لتكنولوجيا عالية.

3-إنشاء مراكز للبحوث و التدريب لمساعدة المشاريع الناشئة لدعمها بالتمويل و مساعدتها في تقديم الاستثمارات و متابعة نشاطها.

4-الإسراع في إنشاء سوق أوراق مالية ليتم من خلاله تداول الأسهم و الأوراق المالية الخاصة بهذه الشركات.[3]

3-التمويل عن طريق البورصة (السوق المالي):

يعد التمويل عن طريق الأسواق المالية من المصادر التمويلية المعتمدة في العديد من الدول، كون الأسواق المالية تمثل حيزا لتجميع المدخرات المحلية و الدولية، كما أنها لا تقتصر فقط على تمويل الشركات الكبرى

[1] زغيب مليكة، استخدام القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص4.

[2] بن غزة هشام، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012، ص43.

[3] بربيش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد الخامس، جامعة عنابة، الجزائر، 2007، ص13.

ذات رأس المال الضخم، بل حتى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وجدت لها مكانا في هذه الأسواق في شكل بورصات خاصة بها.

وفي هذا الصدد يلعب السوق المالي دورا هاما يتمثل في جذب المدخرات و توجيهها نحو استثمارات منتجة، فهو سوق يقدم للمشروعات ما تحتاج إليه من موارد مالية ضرورية، إذ يساهم في ترقية الادخار على المدى الطويل، و تنشط التجديدات المالية.

و التمويل عن طريق البورصة يكون إما عن طريق التمويل بإصدار الأسهم العادية أو الممتازة أو عن طريق التمويل بإصدار السندات.

***التمويل عن طريق الأسهم:** و تتمثل في:

أ- الأسهم العادية: تمثل صكوكا متساوية القيمة، تشكل جزءا من رأس مال الشركة. و يتمتع حاملها بمجموعة من الحقوق غالبا ما يكلفها القانون و منها:

-إمكانية نقل الملكية إلى شخص آخر و في بعض الأحيان يجاز النص على جنسية هذا الشخص الآخر.

-الحصول على الأرباح التي تقرر الشركة توزيعها.

-حق الاطلاع على دفاتر الشركة و حضور الجمعية العمومية و التصويت فيها بنسبة الأسهم المملوكة له.

-حصة في موجودات الشركة في حالة تصفيتها.[1]

المميزات التي يتصف بها التمويل باستخدام الأسهم العادية:

*تمثل الأسهم العادية مصدرا للتمويل الدائم و طويل الأجل لا يجوز لحائزها استرداد قيمتها من المنشأة المصدرة لها، إلا أنه يمكنه نقل ملكيته للغير عن طريق البيع المباشر أو من سوق الأوراق المالية.[2]

*تعتبر الأسهم العادية أنسب المصادر لتمويل الحصول على الأصول الثابتة.

*تعتبر الأسهم العادية من وجهة نظر المشروع مصدر تمويلي أقل خطرا من الناحية المالية بالمقارنة مع القروض و السندات و الأسهم الممتازة.

ب-الأسهم الممتازة: تعد ضمن بنود حقوق الملكية للمؤسسة، كما تكون لها الأولوية في الحصول على توزيعات

[1] سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص133.

[2] عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص376.

الأرباح.[1] كما تعرف بأنها ورق مالية تجمع بين سمات الأسهم العادية و السندات و لها أيضا قيمة اسمية، دفترية و قيمة سوقية.

و يتمتع حاملها لمجموعة من الحقوق هي:

-الأولوية في الحصول على نسبة معينة من أرباح الشركة قبل أن تقوم بتوزيع أي أرباح لحملة الأسهم العادية.

-حق تحويل هذه الأسهم وفقا لحاملها و تحت شروط منصوص عليها في القانون النظامي للشركة إلى أوراق مالية أخرى و عادة ما يكون إلى أسهم عادية.

***التمويل عن طريق السندات:**

السند هو عبارة عن قرض طويل الأجل يستحق الدفع في أوقات محدودة و يحمل سعر فائدة ثابت، و تلتزم المنشأة بدفع قيمة السند عند الاستحقاق، بالإضافة إلى دفع فوائد سنوية، يختلف السند عن القروض بأن يباع إلى فئات مختلفة سوا الجمهور العادي أو المؤسسات أيضا، يمكن بيع السند إلى شخص آخر أو مؤسسات أخرى قبل تاريخ استحقاقها و لكن بسعر أقل من قيمته عند الاستحقاق.[2]

و **بعبارة أخرى**، السند هو عبارة عن إثبات لعملية قرض، و يستفيد حامل السند من كل الحقوق التي يستفيد منها دائنو المؤسسة الآخرين، و خاصة الاستفادة من الفائدة.[3]

بورصة الجزائر:

تعتبر بورصة الجزائر بورصة حديثة النشأة سواء تعلق الأمر بالنصوص القانونية المسيرة لها أو بمجموع الشركات المتداول أسهمها فيها، حيث تنشط بها سوى ثلاث شركات مساهمة فقط.[4]

يمثل سوق المال ميزة تمويلية هامة، غير أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي لسبب عدم القدرة على طرح الأسهم و السندات في البورصة للاكتتاب لعد توافر الشروط لذلك، و هذا ما يضيع على هذه المؤسسات فرصة كبيرة لتمويل استثماراتها. وتتمثل هذه الشروط فيمايلي:

[1] كاملي مليكة و آخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق القرض الإيجاري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009-2010، ص25.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008

[3] لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007، ص87.

[4] طلبة أمينة، أثر الإفصاح المالي و المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد و المناجمنت، تخصص: الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009، ص153.

1_الشروط العامة:

-يجب أن يتم إصدار القيم المتداولة من طرف الشركة ذات الأسهم.

-أن يكون رأسمالها الاجتماعي يفوق 100مليون دج.

-أن تنشر قوائمها المالية مصادق عليها توضح الحالة المالية للمؤسسة بالنسبة للسنتين السابقتين لتقديم طلب القبول.

2-الشروط الخاصة:

في بورصة الجزائر يتم تداول نوعين من الأوراق المالية، الأسهم و السندان و لكل منها شروط خاصة بها:

الشروط الخاصة بالأسهم: و تتمثل في:

-أن يكون رأسمال الشركة يضاهي على الأقل 100 مليون دج.

-أن تمثل الأسهم المعروضة على الأقل 20 بمائة من رأسمال الشركة.

–أن تتوزع الأسهم يوم الإدخال كآخر الأجل على ثلاث مائة مساهم على الأقل.

-أن تعادل نسبة القروض على الأقل مائة مليون دج يوم الإدخال.

-أن تتوزع السندات على عدد لا يقل عن مائة مدخر يوم الإدخال.

4-صيغ التمويل في الاقتصاد الإسلامي:

هناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية منها:

أولا-المضاربة: هي اتفاق بين مؤسسات التمويل و الطرف الذي هو بحاجة إلى مورد مالي على تقاسم ما يحققه الاستثمار من أرباح، مع قيام المؤسسة التمويلية بوضع شروط تضمن الاستخدام الأمثل لمواردها، و إذا تحققت الخسارة فكلا الطرفين يتحملانها فيخسر صاحب المال ماله و صاحب العمل عمله.[1]

ثانيا-المرابحة: هي اتفاق بين المشتري لسلعة معينة و بائع لها بمواصفات محددة و بكلفة محددة، بالإضافة إلى هامش ربح يتفق عليه و تاريخ تسليم يحدد إما آجل أو آني و الدفع يتم حسب تاريخ التسليم، هذا النوع من التمويل يعد مناسبا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ ليس على صاحب المؤسسة دفع ثمن ما يحتاج من آلات و تجهيزات فورا.

[1] أسماء برهوم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مكتب الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص156.

ثالثا-المشاركة: تعد صيغة التمويل بالمشاركة من الصيغ الإسلامية التي تمارسها البنوك الإسلامية، لأنها لا تجعل من أنها مجرد ممول فحسب، بل تكون مشاركا للمتعاملين معه، و العلاقة بينها (البنك و العميل) هي علاقة شريك و ليست علاقة دائن بمدين، كما هو المعمول به في البنوك التجارية.[1]

بعبارة أخرى، المشاركة هي عبارة عن تعاقد بين طرفين أو أكثر على المساهمة في تمويل مشروع ما، إذ يصبح كل مشارك ممتلكا لحصة في رأس المال بصفة دائمة أو مؤقتة، فتتحول العلاقة من دائن و مدين إلى علاقة شريك بشريك، و نتائج الاستثمار يتحملها كل شريك على حسب حصته في رأس المال في حالة الخسارة، و على حسب نسب متفق عليها في حالة الربح.

[1] قتيبة عبد الرحمان العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص88.

المبحث الثاني: علاقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع البنوك.

القروض هي المصدر الأساسي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في جميع أنحاء العالم و مصدر هذه القروض عادة البنوك التجارية، و لذلك فإن لها دور مهم جدا في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات.

المطلب الأول: البنوك التجارية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر البنوك التجارية أشخاص معنوية مهمتها الرئيسية إجراء العمليات المبينة في المواد 110 إلى 113 من قانون النقد و القرض، وهي كما يلي:

*تلقي الودائع من الجمهور.

*منح القروض و التسهيلات الائتمانية.[1]

*توفير وسائل الدفع و وضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.

2-وظائف البنوك التجارية:

أ-تلقي الودائع: تتمثل هذه الوظيفة في قبول البنوك التجارية للودائع من أصحابها مع حق أصحابها في السحب عليها في الحال بواسطة دفاتر الشيكات التي تعطى لهم و يسمى هذا النوع من الودائع بالودائع تحت الطلب.

و تعتبر الوديعة تعهد من البنك لصاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية في حدود قيمة الوديعة و ذلك بواسطة شيك يحرره صاحب الوديعة.

ب-استخدام الموارد: تتمثل هذه الوظيفة في كيفية استعمال هذه الموارد من طرف النظام البنكي، فالبنوك لا تحصل على النقود من أجل تخزينها، لكنها تبحث عنها و تجمعها من أجل استعمالها في منحها كقروض إلى أولائك الذين يحتاجون إليها.[2]

ج-خلق الائتمان (خلق النقود المصرفية): جوهر فعاليات البنك هو قبول الأموال من البعض بشرط إعادتها إليهم و إعادة تقديمها للبعض الآخر لكي يستفيدوا منها بشرط أن يعيدها إليه في الميعاد، و هنا يظهر معنى الائتمان بحيث هو مبادلة مال بآخر بعهد وفاء مقبل، و معنى ذلك أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا لآخر عن المال على أمل استعادته منه فيما بعد.

[1] قانون 10/90، الصادر في 14 أفريل 1990و المتعلق بالنقد و القرض في مادته 114.

[2] عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015، ص15.

و معنى قدرة البنوك التجارية على خلق النقود المصرفية هو فتح لمجموعة من عملائها حسابات جارية لديها، حيث أن التعامل بالشيكات يقوم على أساس وجود مثل هذه الحسابات لدى تلك البنوك التجارية.

المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أولا-استيراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حتى تكون استيراتيجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

_تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات لتحقيق الكفاءة و الفعالية و ذلك بالاهتمام ب:

*توفير أدوات و دعائم تسيير القروض.

*إعداد السياسة الإقراضية للبنك بما تتماشى و الأهداف العامة المسطرة.

*تطوير و تنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر و مؤسسات التمويل الإيجاري من أجل تغطية نقص مستوى الذاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في الميادين التالية:

*الدخول في مشاريع التعاون و الشراكة.

*مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير و الدخول للأسواق الأجنبية.

*الدخول إلى الأسواق المالية.[1]

ثانيا- متطلبات علاقة دائمة بين البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

حتى تتحقق علاقة تتميز بالثقة و التعاون بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لابد من توفر الشروط الأساسية التالية:

1-على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقديم كل المعلومات الضرورية للبنك (الحسابات السنوية، الوضعية المالية، التزاماتها تجاه البنوك الأخرى).

[1] سعدية وسام، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و نقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص57.

2-على البنوك تقديم كل المعلومات الضرورية بشروط منح القروض التي تلبي احتياجات المؤسسات المالية (القواعد التنظيمية لمن القروض).

3-على أصحاب المؤسسات إعلام بأي تغييرات التي تطرأ على الوضعية العامة للمؤسسة التي تكون لها آثار على علاقتها مع البنوك المقرضة.

4-تجنب البنك لأي تعطيل و تقصير في اتخاذ قراراته في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا- المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي كالتالي:

1-الاستخدام الجيد و الدقيق لأدوات التحليل المالي.

2- المعرفة الجيدة للمسيرين و محيطهم.

3-طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر.

4-المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة.

5-تنظيم و تبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة و البنك.

6-دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض.

المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التشدد البنكي.

في بعض الأحيان تمتاز المؤسسات بخصوصيات تدفع عادة البنوك لرفض تمويلها و هي مجموعة من الصعوبات و النقائص التي تؤثر على حماس تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشتى أنواعها:

1-عدم تماثل المعلومات: يعني أن يكون أحد الأطراف المتعاملين في النواحي المالية لديه معلومات أكثر من الآخرين، مما يترتب عن ذلك أن الطرف الآخر حتى و لو كان البنك، و بالتالي فإن مشكلة البنك هنا هي حول قدرته و إمكانيته من التمييز بين المقترض الجيد و السيئ و لن يستطيع تقييم المخاطر بشكل سليم.[1]

كما يرفض البنك تمويل العديد من المشاريع قائمة رغم قدرة المشروع بالوفاء، لعدم وجود أدلة واضحة على إمكانية المشروع في تحقيق أرباح في المستقبل، و أهم أسباب التشدد هي:

[1] صحراوي إيمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي 20-21 أكتوبر 2009، ص4.

أ-الافتقار إلى السجلات المالية: إن افتقار المؤسسة للسجل التجاري يجعلها غير مؤهلة و غير معترف بها من طرف البنك، و هذا لعدم وجود مصدر رئيسي يستند عليه البنك لمعرفة الجدار المالي و السوقي و التنظيمي لاتخاذ القرار التمويلي، نجد في أغلب الأحيان أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تمتلك هذه المعلومات.

ب-التهرب الضريبي: هو السلوك تتبعه المؤسسة، و ذلك بإخفاء لنتائج الدورة السنوية و مستحقات الضرائب المباشرة، بهدف التخفيف من تكاليفها، و تعظيم مواردها المالية و تحصيلها للتمويل الذاتي.

ج-عدم معرفة المعاملات المصرفية: ترى البنوك أن معظم ملاك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جماعات أو أفراد ليس لديهم أي معلومات أو المعرفة التامة بالمعاملات المصرفية و شروطها و آليات تقديم الملفات و الضمانات الخاصة بالقروض.

2-نقص الثقة بين المستثمر و البنك: إن عنصر الثقة هو أهم محدد تتخذه البنوك في التعامل مع عملائها، و مصدر الثقة هو محصلة لعدة عوامل، كما أن الدراسة و شروط التمويل لا يمكن الاستغناء عنها و إلا تعرض المصرف للمخاطر، إلا أن طبيعة المؤسسات الصغيرة و الناشئة تمتاز بشكل عام بعدم قدرتها على توفير هذه المعلومات، و بالتالي تواجه عجزا في تعاملها مع البنوك.

أسباب التشدد البنكي:

إن عوامل رفض أو تشدد البنوك على تقديم قروض تكون عادة لعدة أسباب منها:

1-تكلفة القرض: تختلف تكلفة التمويل لصغر حجم المؤسسة نسبيا مع المؤسسات الكبيرة، مما قد يؤدي إلى تفضيل البنوك تمويل المؤسسات الكبرى و إقصاء صغار الملاك و المبادرين.

2-قلة الخبرة التنظيمية: ترى البنوك أن العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس لها الخبرة التنظيمية و الإدارية.

3- عدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل: يتصف المشروع الصغير عادة بانخفاض حجم أصوله الرأسمالية (المباني)، و التي تعتمد عليها مؤسسات التمويل عند منح الائتمان، فإن عدم كفاية ضمانات المشروع الصغير تمثل عائقا أمام مؤسسات التمويل و تخفض قدرتها اتجاه تمويل المشروع في ظل تطبيق المعايير المصرفية خاصة المتعلقة بقروض الاستثمار.

المبحث الثالث: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

يلعب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في الجزائر، حيث يعتبر كمساهم في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

تتمثل طرق التمويل فيما يلي:

1-التمويل الذاتي: يقوم صاحب المشروع في هذه الحالة بتمويل مشروعه بالكامل المصارف الضرورية المتعلقة به. **2-التمويل الثنائي:** في هذه الصيغة من التمويل يساهم صاحب المشروع بجزء من تكلفة الاستثمار، وتتحمل الوكالة لدعم و تشغيل الشباب الجزء الآخر في شكل قرض طويل الأجل بدون فائدة، تتحدد مساهمة كل من المستثمر و الوكالة انطلاقا من مستوى التكلفة الكلية للاستثمار، و إن كان صاحب المشروع هو ا لذي يتحمل القسط الأكبر من مبلغ التمويل.

3-التمويل الثلاثي: و في هذه الصيغة تكمل المساهمة المالية لصاحب المشروع بقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، و الجزء الآخر قرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، و يتوقف مستوى التغطية في هذه الحالة حسب طبيعة النشاط و موطنه.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تتمثل عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيمايلي:

1-العوامل الخاصة:

*عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى، و ذلك في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات، فهي تقوم بإشراك العاملين في أرباح المؤسسة، و هذا يهدف انتمائهم إلى هذه الشركات، حيث يكون في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الاتصال المباشر بين الإدارة و العمال.[1]

*بساطة رأسمال المستثمر، حيث أن من أجل إقامة مشروع صغير يكفي جمع الأموال المتوفرة لديهم من إدخاراتهم السابقة و قصد إقامة مؤسسة إنتاج منتوج معين.

*قدرة الإدارة على التنبؤ بمستقبل السوق و المنافسة.

[1] عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص40.

*سهولة إقامة مشروعات في كل مكان مثل مناطق زراعية.

*توفير مناصب الشغل.

2- العوامل العامة:

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات.

*تساهم في امتصاص البطالة.

*مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني و تحقيق الاكتفاء الذاتي.

*المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة و متخصصة، فهي تتطلب يد عاملة بسيطة.

*سهولة إقامة المشاريع.

المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

للتمويل أهمية كبيرة في توسيع المؤسسات بمختلف أنواعها و أحجامها، إذ تحتاج المؤسسات إلى أدوات التمويل طويلة الأجل لشراء الآلات و المعدات و غيرها من الأصول الثابتة، كما تحتاج إلى أدوات التمويل قصيرة الأجل لاسيما القروض، لتغطية احتياجاتها من الموارد الأولية و أجور العاملين، لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة بصفة عامة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.[1]

تتمثل مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر فيمايلي:

أولا- المشاكل المتعلقة بالتمويل المصرفي:

1-عدم مراعاة السياسة النقدية لأوضاع المؤسسات الصغيرة بصفة عامة.

2-محدودية حجم و نوع التمويل.

3-مطالبة هذه المؤسسات بضمانات كبيرة قد لا يستطيعون توفيرها.

4-صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لارتفاع درجة المخاطرة و إشكالية الضمانات، إضافة إلى سعر الفائدة و المدة و عدم ملائمتها لطبيعة نشاط هذه المؤسسات.

5–عدم كفاية المبالغ الممنوحة مقارنة بحجم المشاريع.

[1] غانم عبد الله، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، يومي 5-6ماي 2013، ص8.

6-ثقل شروط الحصول على التمويل و كثافة الضمانات.[1]

ثانيا- المشاكل المتعلقة بالمؤسسة:

1-ضعف التمويل الذاتي.

2-السياسة المالية الخاطئة.

3-جهل كيفية التعامل مع البنوك و الإجراءات المتبعة للحصول على القروض.

4-ضعف الرقابة على السيولة النقدية الواردة و الصادرة.

5-عدم الفصل بين الذمة المالية لصاحب المؤسسة و الذمة المالية الخاصة بالمؤسسة.

6-عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة لديها.

7-ضعف الوعي المحاسبي لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة.

ثالثا- المشاكل التمويلية الأخرى:

1-عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-عدم تناسب السياسة الجمركية و الضريبية مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-عدم القدرة على اللجوء إلى الأسواق المالية و البورصة.[2]

[1] صالحي سامي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015، ص87.

[2] صياغ ياسين، مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير مؤسسات صغيرة و متوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص7.

خلاصة :

يعد التمويل وسيلة تساعد المؤسسة على تنمية صناعاتها الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة، و إعادة تجهيز صناعاتها الإنتاجية و الاستهلاكية من جهة أخرى، لذا نجد المؤسسة بحاجة ماسة إلى التمويل باعتباره ثم المستلزمات الضرورية لتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نشاطها و نموها، و لهذا لا يمكن لأي مؤسسة كانت أن تحقق أهدافها أو تطبق برامجها بدون هذا العنصر الحيوي.

كما تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى المصادر الخارجية في حالة نقص مواردها الذاتية كالقروض البنكية التي تعتبر المصدر الخارجي الأساسي لتمويل هذه المؤسسات، و لكن هذه المؤسسات تجد صعوبة كبيرة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لما تتميز به من انخفاض في رأس مالها و محدودية الضمانات التي تقدمها، كما أن مصير المؤسسة يكون مرتبط بشكل كبير بالخصائص الشخصية له، هذه المميزات صعبت من مهمة البنوك في تقييم و تقديم المخاطر الناجمة عن نشاطات هذه المؤسسات و الذي بدوره أدى بالبنوك إلى العزوف أو التردد عن تمويل هذه المؤسسات، و لحل هذه المشكلة تم استحداث طرق جديدة لتمويل المؤسسات كان من أهمها القرض الإيجاري، و شركات رأس المال المخاطر....الخ.

الفصل الثالث

تمهيد:

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في الجزائر و تقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وجب علينا القيام بتقييم أدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الميزانيات السنوية لها.

و لقد كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة سيدي لخضر، مستغانم- هو البنك وقع عليه الاختيار لتطبيق منهج و أهداف الدراسة عليه للوصول إلى نتائج و توصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا.

و بما أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يعد من أهم البنوك التجارية الجزائرية و أكثرها شيوعا في جميع الولايات،و نظرا لدور هذه المؤسسة الكبيرة و أهميتها في الاقتصاد سنحاول في هذا الفصل الدراسة و التعرف على بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سيدي لخضر بمستغانم.

المبحث الأول: نظرة عامة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم البنوك في الجزائر من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية عبر مختلف النشاطات التي تقوم بها. [1]

المطلب الأول: مفهوم و أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

1-مفهوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13مارس1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82، و يعرف بأنه بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سوا كانت جارية أو لأجل، و يمثل أيضا بنك تنمية باعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الأجل هدفها تكوين رأس المال الثابت.

2-أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

*تحسين نوعية و جودة الخدمات.

*الحفاظ على حصته في السوق و التأقلم مع المتغيرات.

*إبقاء أكبر بنك في البلد.

*جلب الزبائن لتحقيق أكبر ربح ممكن.

*العمل على توسيع شبكته لتلبية كل المتطلبات عبر التراب الوطني، توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفي و أمام البنوك الخاصة المحلية و الأجنبية، حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة و وضع وسائل تقنية حديثة و أجهزة و أنظمة معلوماتية، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية، و ترقية الاتصال داخل و خارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات و الهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني و احتياجات السوق.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن و هذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم و انشغالاتهم و الحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم، و كان البنك يسعى إلى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه ب:

-رفع حجم الموارد بأقل تكاليف.

-توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.

المطلب الثاني: مهام و خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أولا- مهام بنك الفلاحة و التنمية الريفية: وفقا للقواعد و القوانين المعمول بها في المجال المصرفي، فإن بنك الفلاحة و التنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

*معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض و الصرف.

*فتح حسابات لكل شخص طالب لها و استقبال الودائع.

*المشاركة في تجميع الادخارات.

*المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي و القطاعات الأخرى.

*العمل على خلق خدمات مصرفية جديدة مع تطوير المنتجات و الخدمات المقدمة.

*الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

*تقديم القروض بمختلف أنواعها بما في ذلك قروض الاستغلال و قروض الاستثمار.
و في إطار سياسة القروض يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية ب:

-تطوير قدرات تحليل المخاطر.

-إعادة تنظيم إدارة المخاطر.

-تحديد ضمانات متصلة بحجم القروض و تطبيق معدلات فائدة تتماشى مع خصوصيات المؤسسة. [1]

الجدول رقم (3-1): تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوحدة: 10^3 دج

ميادين النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	القيمة الممولة	عدد مناصب الشغل المستخدمة
النقل	5625	6597252	12481
خدمات مختلفة	3308	4006997	7497
البناء	276	383930	718
الصناعات الصغيرة	1331	1580860	2973
الصناعات التقليدية	876	991482	1866
الفلاحة	3916	1676198	8805
المجموع	15332	18236699	34340

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشرح: نلاحظ من خلال الجدول أن البنك خصص أكثر من 18 مليار دج كمبلغ لفائدة 15332 مؤسسات الصغيرة و متوسطة تساهم في خلق 34340 منصب عمل في قطاع كل من: النقل الذي يحتل المرتبة الأولى في المؤسسات الممولة، يليه قطاع الفلاحة و الخدمات المختلفة ثم الصناعات الصغيرة، و يليها الصناعات التقليدية، و في الأخير يليها البناء.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الجدول رقم(3-2): يمثل تمويل بنك الفلاحة و التنمية الريفية للمؤسسات الكبيرة: الوحدة: 10^3 دج

ميدان النشاط	القيمة
الصناعات و الخدمات	690982
الصناعات الغذائية	2264625
قطاع البناء	310416
السياحة	109956
صناعة النسيج	19817
المواصلات	2000000
الفلاحة	627271
المجموع	12242067

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشرح: من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية خصص أكثر من 12 مليار دج كمبلغ لفائدة المؤسسات الكبيرة.

ثانيا- خدمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

تظهر أهم الخدمات في:

-فتح مختلف الحسابات للزبائن و تخليص الصكوك بأمر المعني أو بأمر الآخرين.

-التحويلات المصرفية.

-الخدمات المتعلقة بالدفع و التحصيل فيما يخص التعاملات الخارجية.

-خدمات البنك للمعاينة التي تمكن الزبائن من معاينة و مراجعة التحويلات التي طرأت على أرصدتهم عبر استعمال الأرقام الشخصية السرية لهم المعطاة من طرف البنك من خلال استعمال أجهزة الإعلام الآلي المتاحة.

منتجات بنك الفلاحة و التنمية الريفية:[1]

تتمثل أهم هذه المنتجات في:

***الحساب الجاري:** يكون مفتوحا للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يمارسون نشاطا تجاريا(تجار، مؤسسات تجارية، فلاحون...الخ).

***حساب الصكوك(الشيكات):** تكون حسابات مفتوحة لجميع الأفراد أو الجماعات التي لا تمارس أي نشاط تجاري(جمعيات، إدارة...) و ذوي الأجور الراغبين في الاستعانة بالشيكات لتصفية الحسابات.

***دفتر التوفير:** هو عبارة عن منتج مصرفي يمكن الراغبين من ادخار أموالهم الفائضة عن حاجاتهم على أساس فوائد محددة من طرف البنك أو بدون فوائد حسب رغبات المدخرين، و باستطاعة هؤلاء المدخرين الحاملين لدفتر التوفير القيام بعمليات دفع و سحب الأموال في جميع الوكالات التابعة للبنك، و بذلك فإن هذا المنتج يجنب أصحاب دفاتر التوفير مشاكل و صعوبات نقل الأموال من مكان لآخر.

***دفتر توفير الشباب:** مخصص لمساعد أبناء المدخرين للتدريب على الادخار في بداية حياتهم الادخارية.

إن دفتر توفير الشباب يفتح للشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم 19سنة من طرف ممثليهم الشرعيين، حيث جدد الدفع الأولي ب500دينار، كما يمكن أن يكون الدفع في صورة نقدية...الخ.

كما يستفيد الشباب صاحب الدفتر عند بلوغه الأهلية القانونية ذو الأقدمية التي تزيد عن خمس سنوات الاستفادة من قروض مصرفية تصل إلى مليونين دج.

***بطاقة البدر:** هذه البطاقة موجهة لزبائن بنك الفلاحة و التنمية الريفية، حيث تمكن من القيام بعمليات الدفع و السحب للأوراق النقدية عبر الموزعات الآلية للأوراق النقدية، كما تمكن أصحابها أيضا من القيام بعمليات السحب من الموزعات الآلية للبنوك الأخرى.

---

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

*سندات الصندوق: عبارة عن تفويض لأجل و بعائد موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين.[1]
*الإيداعات لأجل: و هي وسيلة تسهل على الأشخاص الطبيعيين و المعنويين إيداع الأموال الفائضة عن حاجاتهم إلى آجال محددة بنسبة فوائد متغيرة من طرف البنك.

*حساب بالعملة الصعبة: منتج يسمح بجعل نقود المدخرين بالعملة الصعبة متاحة في كل لحظة مقابل عائدا محددا حسب شروط البنك.

كما توجد عدة منتجات أخرى لدى بنك الفلاحة و التنمية الريفية كالدفتر المخصص للسكن إضافة إلى القروض التي يمنحها البنك لزبائنه، التي تكون وفق دراسات و شروط مسبقة، من بين هذه القروض قروض الاستثمار و قروض الاستغلال.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية ككل مؤسسة تمتلك هيكل يعتبر كقاعدة تنظيم، حيث يسمح عن طريق مخطط بتقديم بصفة شكلية هيكل البنك، و كذا العلاقات التسلسلية حسب المسؤولية في مختلف أجزاءه، و لإتمام دوره على أحسن وجه.

يمكن أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية حسب كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الشكل رقم(3-1): يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية.[1]

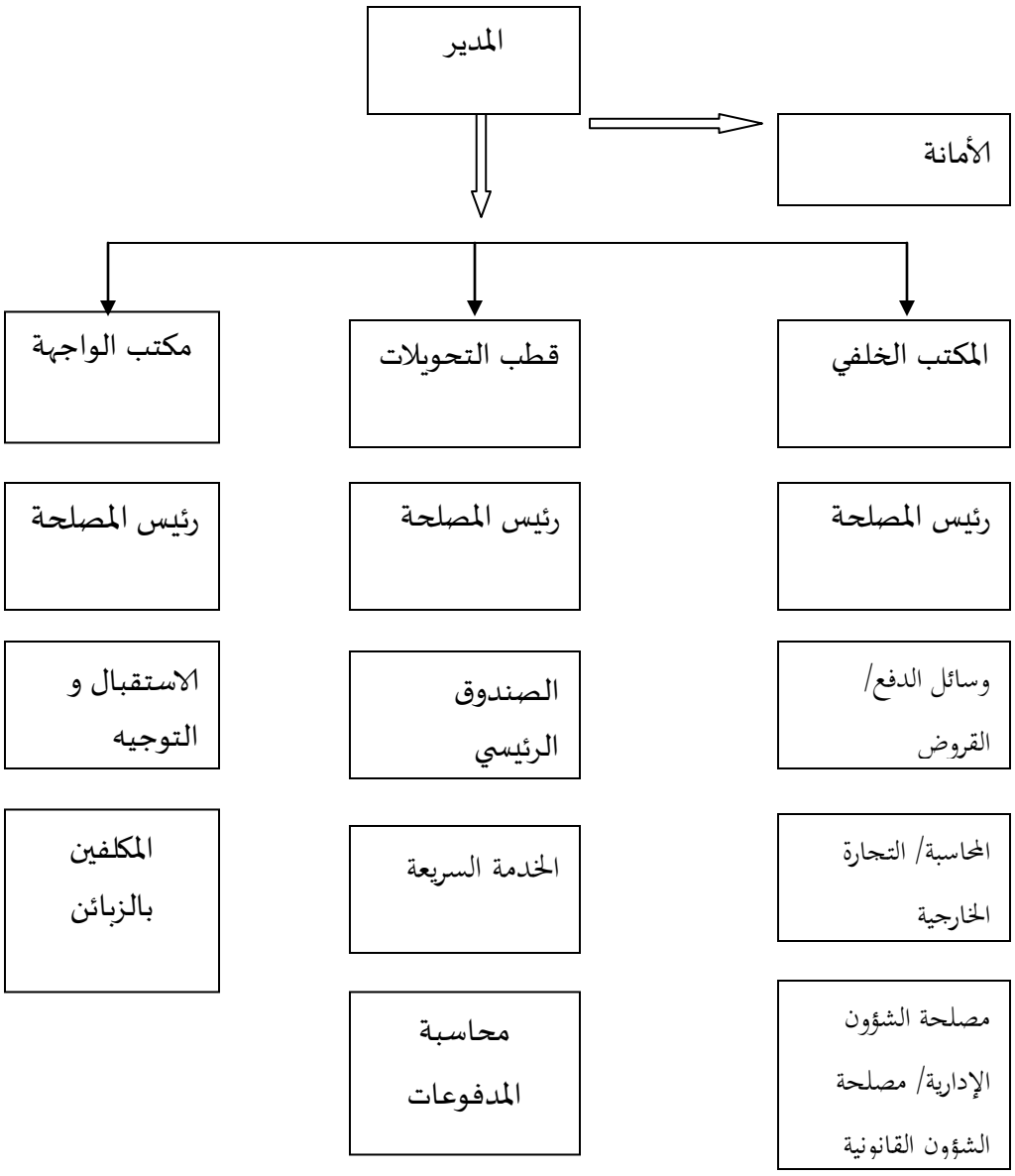

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تتفرع وكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية على هيكلها التنظيمي على نحو يوزع المهام وفقا لطبيعة كل مصلحة، وتتمثل مصالح الوكالة في:[1]

***المدير:** يعتبر الممثل الرئيسي للوكالة على مستوى البنك، حيث يتحمل مسؤولية و تحريك الإدارة لهذه الوكالة.

***الأمانة:** هي مصلحة تابعة مباشرة بمدير الوكالة، و من مهامها تسيير أعمال المدير و كذا الاستقبال و تلقي المكالمات الهاتفية و توزيعها، و إنجاز المهام المكلفة بها من قبل المدير.

***مكتب الواجهة.**

***قطب التحويلات:** تختص عملية التحويل في حالة تحويل المبالغ من حساب إلى آخر سواء كان داخليا أو خارجيا.

***المكتب الخلفي.**

***رئيس المصلحة.**

***مكتب الاستقبال و التوجيه.**

***الصندوق الرئيسي:** يتم فيه عملية حساب النقود على شكل آلية دون ضياع الوقت.

***مكتب خاص بالقروض:** يهتم بتقديم القروض و تتضمنه من ضوابط و شروط و أحكام.

***وسائل الدفع.**

***مكتب خاص بالمكلفين بالزبائن:** يهتم هذا المكتب بكل ما يعني مشاكل الزبائن و حاجاتهم في العمليات البنكية.

***الخدمة السريعة.**

***محاسبة المدفوعات.**

***مصلحة المحاسبة:** تختص بالعمليات المحاسبية، ومن أهم الوظائف لهذه المصلحة هي:
-السهر على التطبيق الجيد للنظام المحاسبي.

---

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

–دراسة و مراجعة الوثائق المحاسبية نهاية السنة.

-التدقيق و الضبط في الحسابات، متابعة حسابات الزبائن.[1]

***مصلحة التجارة الخارجية:** تختص بعملية التصدير، الاستيراد أو الاستثمار، و غيرها من المعاملات الخارجية.

***مصلحة الشؤون القانونية:** مساعدة الوكالة في حل المشاكل القانونية و المنازعات، السهر على تثبيت كل الضمانات و مراقبة صلاحيات بالتنسيق مع الوكالات، متابعة كل المحجوزات و الاعتراضات التي يأمر بها البنك.

***مصلحة الشؤون الإدارية.**

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المبحث الثاني: التمويل البنكي.

يشكل التمويل البنكي أحد أهم المصادر التمويلية أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لأصحاب تلك المؤسسات.

المطلب الأول: تقييم القروض.

أولا-مفهوم القروض: تعرف بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال مع الفوائد وفقا لشروط متفق عليها.

ثانيا- أنواع القروض : تتمثل أنواع القروض التي يمنحها بنك الفلاحة و التنمية الريفية فيما يلي:

1-قروض الاستغلال: إن قروض الاستغلال تهدف لتغطية الاحتياجات الناجمة من عمليات الاستغلال، و هذا النوع من القرض لا تتعدى مدتها.

كما أنها عبارة عن قروض قصيرة الأجل و لا تتعدى في الغالب 18 شهرا، موجهة في الأساس إلى تمويل أنشطة الاستغلال، أي تساعد قروض الاستغلال المؤسسة بتمويل إنتاجها على المدى القصير.

الجدول رقم (3-3): يمثل عدد الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012:[1]

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الملفات المؤهلة	147	155	168	181	194
مبلغ القروض الممنوحة	103100000	110312000	121417200	133729000	122583940

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث في سنة 2009 بلغت الزيادة ب8 ملفات، أما في سنة 2012 قد بلغ عدد الملفات المؤهلة ب47 ملف مقارنة بنسبة 2008، و هذا يعني أن هناك زيادة مستمرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال.

2- **قروض الاستثمار:** هي تسمح باكتساب أو تطوير وسائل العمل و هي تتخذ شكل ائتمان متوسط أو طويل الأجل.

***القروض متوسطة الأجل:** هي قروض تتراوح مدتها ما بين سنتين إلى سبع سنوات.

***القروض طويلة الأجل:** هي قروض التي تزيد مدتها عن سبع سنوات لتصل إلى عشرين سنة، و هي مخصصة لتمويل الأصول الثابتة، مثل: العقارات، البنايات.

س

الجدول رقم (3-4): يمثل عدد الملفات المؤهلة و مبالغ قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012:

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد الملفات المؤهلة	450	604	815	1126	2757
مبلغ القروض الممنوحة	32332130	84772240	96632950	1093293300	4833141286

المصدر: بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أنه في سنة 2009 الزيادة ب154 ملف، أما في سنة 2012 بلغت الزيادة

ب2307 ملف مقارنة بسنة 2008، و هذا يعني أن هناك زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثالثا-إجراءات منح القروض:السياسة الإقراضية ينبغي أن تتضمن مجموعة من الإجراءات كدليل يعتمده المقترض بدءا من طلب القرض و انتهاءا بتسديد أقساطه و ذلك لإيضاح الصورة أمامه و لتقليص الأسئلة و الاستفسارات، و تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي: [1]

1-الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك، و خاصة من حيث غرض القرض و أجل الاستحقاق و أسلوب السداد، و يساعد في عملية الفحص المبدئي للطلب الانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك و التي تبرز شخصيته و قدراته بوجه عام، و كذلك حالة المؤسسة من حيث أصولها و ظروف التشغيل، و في ضوء هذه الأمور يمكن اتخاذ القرار المبدئي إما بالاستمرار في استكمال دراسة الطلب أو الاعتذار عن عدم قبوله مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

2-التحليل الائتماني للقرض: و يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية من حيث معايير منح القرض و متمثلة في: شخصية العميل أو سمعته، المقدرة على الدفع، رأس المال، الظروف الاقتصادية.

3– التفاوض مع المقترض: إن تحديد مقدار القرض و الغرض الذي سيستخدم فيه، و كيفية صرفه و طريقة سداده، و مصادر السداد، و الضمانات المطلوبة، و سعر الفائدة هذه العناصر يتم الاتفاق عليها من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهما.

4- اتخاذ القرار: تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل التعاقد أو عدم قبوله شروط البنك، و في حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة ما تتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الاقتراض، و بناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة.

بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

5-**صرف القرض:** يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض و كذلك تقديمه للضمانات المطلوبة و استيفاء التعهدات و الالتزامات التي عليها اتفاق القرض.

6-متابعة القرض و المقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المنشأة و عدم حدوث أي تغييرات في مواعيد السداد المحددة.

7- تحصيل القروض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه، و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة، و هي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

رابعا- مخاطر القروض البنكية:[1]

يمكن أن تقسم المخاطر التي تتعرض لها القروض إلى:

1-مخاطر خاصة: إن السبب الرئيسي لهذه المخاطر هو المدين، بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض و فوائده.

و يكمن التحكم في هذه المخاطر من خلال:

*وضع شرط في العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك الحاجة غلى ذلك، كاشتراط البنك عدم انخفاض حجم ودائع العميل عن حد معين.

*توقيع طرف ثالث على الاتفاق بوصفه ضامنا للعميل.

*يمكن للبنك أن يشترط سداد أصل القرض على دفعات شهرية أو سنوية.

2- **مخاطر عامة:** و هي المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض، و من بين هذه المخاطر:

-مخاطر أسعار الفائدة: تعني احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل.

-مخاطر التضخم: تعني انخفاض القوة الشرائية سواء للقرض أو الفوائد.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

-مخاطر السوق: يقصد بها احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا مثل احتمال إجراء تغييرات في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية للدولة.

و يمكن التحكم في هذه المخاطر من خلال:[1]

*في حالة ارتفاع سعر الفائدة و التي تظهر بوضوح بالنسبة لقروض طويلة الأجل، فيمكن الاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه إلى القرض قصير الأجل يتجدد لعدة مرات، و بسعر فائدة يعادل سعر الفائدة السائد في السوق عند تجديد التعاقد.

*يمكن تجنب مخاطر التضخم جزئيا بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدما أو سداد قيمة القرض على دفعات.

خامسا- مساهمة البنوك في تمويل الاقتصاد:

1-الجدول رقم (3-5): يمثل تقسيم القروض المقدمة للاقتصاد حسب أجل القرض خلال السنوات التالية:2010- 2011- 2012- 2013. الوحدة: مليار دج.

القروض حسب الأجل	2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
قصيرة الأجل	11311	40.1	1363	36.6	1361.6	31.8	1423.4	48.6
متوسطة الأجل	831	25.4	847.9	22.8	978.1	22.8	1227.9	23.8
طويلة الأجل	1126.1	34.5	1515.6	40.7	1947.9	48.8	2505	27.6
المجموع	3268.1	100	3726.5	100	4287.6	100	5156.3	100

المصدر: بنك الجزائر.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

تحليل الجدول: باعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على القروض متوسطة و طويلة الأجل، فنستنتج أن نسبة القروض المقدمة حسب الأجل أنها تتناقص من 25.4بمائة سنة 2010 إلى 22.8 بمائة سنة 2012 ثم تتزايد إلى 23.8 بالمائة سنة 2013 بالنسبة للقروض متوسطة الأجل.

أما القروض طويلة الأجل فكانت في تزايد من 34.5 بمائة سنة 2010 لتصل إلى 48.8 بمائة سنة 2012 ثم تبدأ في التناقص لتصل إلى 27.6 بمائة في سنة 2013، و ترجع هذه التغيرات إلى التغيرات في السياسة المتبعة من طرف الدولة.

2- الجدول رقم(3-6): يمثل تقسيم القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاعات خلال السنوات التالية: 2010- 2011- 2012 -2013. [1] الوحدة: مليار دج.

القروض حسب القطاع	2010		2011		2012		2013	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع العام	1460.6	44.7	1741.6	46.7	2040.2	47.6	2434	47.2
القطاع الخاص	1806.7	55.3	1984.2	53.2	2247	52.4	2721.9	52.8
المجموع	3268.1	100	3726.5	100	4287.6	100	5156.3	100

المصدر: بنك الجزائر.

تحليل الجدول: باعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تنتمي إلى القطاع الخاص فهو القطاع الذي يهمنا في دراستنا، و بالنظر إلى الجدول نستنتج أن نسبة القروض المقدمة له تتناقص من55.3 بمائة سنة 2010 إلى 52.8 بمائة سنة2013 و هذا ناتج عن السياسات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية، التي أرادت الاهتمام أكثر بالقطاع العام و هذا ما تفسره نسبة القروض المقدمة لهذا القطاع، و التي كانت 44.7 بمائة سنة 2010 لتصبح 47.2 بمائة سنة 2013.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الثاني: السياسة الإقراضية.

1- مفهوم سياسة الإقراض: هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس و المعايير و الشروط الإرشادية تزودها إدارة منح الائتمان ما يحقق عدة أهداف في مقدمتها:

-سلامة القروض التي يمنحها البنك.

-تنمية أنشطة البنك.

-توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون الخوف من الوقوع في الخطأ.

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد و الإجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القرض و تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها.

2_ مكونات سياسة الإقراض: [1]

أ_ أمد القروض: أي الفترة الزمنية للقرض، سواء كانت قروض طويلة الأجل، متوسطة، قصيرة الأجل، و تتصف القروض طويلة الأجل بأنها ذات درجة سيولة منخفضة، في حين تكون سيولة القروض قصيرة الأجل عالية.

ب- حجم القرض: يحدد حجم القرض باستخدام أحد المؤشرات و هو نسبة القرض إلى الودائع، و بالتالي فإن

ازدياد هذه النسبة سيؤدي إلى انخفاض حجم السيولة المتاحة لدى المصرف إلا أنه سوف يؤدي إلى زيادة أرباح المصرف.

ج_ أنواع القروض: تلجأ السياسة الإقراضية للتنويع في القروض و ذلك حماية لأموالها، حيث تأخذ بعين الاعتبار تحقيق درجة من التنوع لأن ذلك يؤدي إلى تقليل المخاطرة و تقليل احتمالات الخسارة.

د- سعر الفائدة: يجب أن تتضمن السياسة تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة، إضافة إلى التكلفة التي يتحملها كل نوع من أنواع القروض سواء من حيث المدة أو من حيث مبالغ القروض.

---

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

هـ- الأهلية الائتمانية: التي تعني توفر الشروط القانونية في المنشآت المقترضة قبل إقراضها و أن لا تمنح القروض إلا بعد تحليل المركز الائتماني للعميل المقترض.

و- المخاطرة الائتمانية: و يقصد بها احتمال عدم التزام المقترض بتسديد القرض في تاريخ استحقاقه و احتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك. و لتخفيض درجة المخاطرة الائتمانية يجب أن تكون علاقة المصرف بالمقترض علاقة مستمرة حيث يتمتع بقدرة على متابعة و مراقبة القروض بعد منحها و ذلك لتحصيلها في مواعيد الاستحقاق.

ز- الأرصدة المعوضة: و هي إبقاء جزء من مبلغ القرض كضمان لتعويض المخاطر الائتمانية المحتملة، و تختلف نسب هذه الأرصدة من مصرف لآخر إلا أنها عموما تتراوح بين 10- 20 بمائة من مبلغ القرض.

مثال: شركة طلبت قرض بمبلغ 20000دج، ألزمها البنك على إبقاء من قيمة القرض في حسابها الجاري كأرصدة معوضة، و كان معدل الفائدة المتفق عليه 10 بمائة.

المطلوب:

1-احسب المبلغ المستخدم من قيمة القرض.

2-احسب كم يكون معدل الفائدة الحقيقي.

الحل:[1]

1-المبلغ المستخدم من القرض= قيمة القرض – الرصيد المعوض.

الرصيد المعوض: 20000*0.15=3000دينار.

المبلغ المستخدم من القرض: 20000-3000=17000دينار.

2- معدل الفائدة الحقيقي = مجمل الفائدة المترتبة على القرض

المبلغ المستخدم من القرض

20000*10%/17000=0.1176=11.8%

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

ح- **إجراءات و خطوات الحصول على الائتمان:** بمعنى أن البنك يقوم بتحديد هذه المكونات و تدوينها في كتيب صغير، و يبدو ذلك واضحا في البنوك الكبيرة (في شكل دليل للحصول على الائتمان)، و لاشك أن هذه الإجراءات تسهل من عملية تنفيذ السياسة.

المطلب الثالث: الضمانات البنكية.

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على القروض من البنك هذا من جهة، و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية، و ذلك في حالة عدم تسديد الزبائن ديونهم.

أولا-مفهوم الضمانات: هي أداة مستعملة لمواجهة مخاطر القروض الممنوحة من طرف البنك، و تلعب دورا أساسيا في إدارة القروض.و من أهميتها الحفاظ على المركز المالي للبنك و ذلك بالتقليل من القروض الصعبة الإرجاع، تقوية علاقة البنك مع الزبائن الذين يتمتعون بوضع مالي جيد و التخلص من الزبائن ذات الوضعية المالية الرديئة و المعاملات السوقية السيئة، ضمان استرجاع قيمة الدين أو ما يقابله من المدين، تساعد على الحفاظ على سمعة البنك لدى مودعيه .

ثانيا- أنواع الضمانات: تتمثل هذه الضمانات فيما يلي:[1]

***الضمانات الشخصية:** ترتكز على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق. و على هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا، و لكن يتطلب ذلك تدخل شخص ثالث للقيام بدور الضامن.

***الضمانات الحقيقية:** ترتكز على موضوع الشيء المقدم للضمان. وتتمثل هذه الضمانات في قائمة واسعة من السلع و التجهيزات و العقارات، و تعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية و ذلك من أجل ضمان استرداد القرض.

يمكن أن يأخذ الضمان أحد شكلين هما:[2]

بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

-**الرهن الحيازي:** هو حق عيني تابع يتولد للدائن بمقتضى عقد الرهن على شيء مملوك للمدين أو لغيره، ضمانا للوفاء بالالتزام، و هو يخوله حبس الشيء حين استفاء دينه، و أن يستوفي حقه من ثمن هذا الشيء بالتقدم و الأولوية على جميع الدائنين الآخرين.

-**الرهن العقاري:** هو عبارة عن عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على عقار لوفاء دينه، و يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن ذلك العقار في أي بلد كان، متقدما في ذلك على الدائنين التاليين له في المرتبة.

المبحث الثالث: الدراسة المحاسبية للمؤسسة طالبة القرض:

تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدمها المؤسسة للوكالة كإثباتات مالية محاسبية تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض في مجمع الاستغلال لاتخاذ القرار النهائي.ويتكون الملف المالي للمؤسسة من:

*الميزانية الافتتاحية لثمانية سنوات.

*الميزانية التقديرية لثمانية سنوات.

*جدول حسابات النتائج لثمانية سنوات.

المطلب الأول: الميزانية الافتتاحية.

1-مفهوم الميزانية الافتتاحية: هي التي تظهر الوضعية المالية للمؤسسة في بداية السنة أو بتاريخ تكوينها، و إنها غير إلزامية قانونا و أنها لا تظهر نتيجة الدورة.

2-أهداف الميزانية الافتتاحية: تتمثل أهداف هذه الميزانية في إعطاء المعلومات الأساسية الخاصة بالوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين(أصولها و خصومها) و هذا يهم المؤسسة، المسيرين، الإدارة العامة، و كل من يتعامل مع هذه المؤسسة أي المساهمون، البنوك، إدارة الضرائب، العمال، الموردون، العملاء.

و من خلال هذه الميزانية يمكن التأكد من صحة التسجيلات التي قامت بها المؤسسة في مختلف الدفاتر المحاسبية، و من هذه الدفاتر نجد دفتر اليومية الذي يعتبر الدفتر الرئيسي الذي يعتمد عليه التاجر في محاسبته، حيث يدون به يوما بيوم جميع العمليات التجارية التي ينجزها حسب الترتيب الزمني سواء تعلق الأمر بالبيع أو الشراء أو بتحصيل مبلغ مالي أو تسديده. كما يدون التاجر بهذا الدفتر مصدر كل عملية، و مضمونها و الحساب المتعلق بها .

أما دفتر الأستاذ فيخصص لكي ينقل إليه التاجر ملخص المعلومات المضمنة في دفتر اليومية وذلك خلال ثلاثة أقسام تخصص أولها لحساب وضعية المنشأة، و ثانيها لحسابات الإدارة، و ثالثها للحسابات الخاصة.

الجدول رقم(3-7): يمثل الميزانية الافتتاحية. [1]

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
2-الاستثمارات:		**1-الأموال الخاصة**	197393.58
التكاليف الأولية	634179.15		
معدات الإنتاج	1435500		
الأسهم المتداول	7100000		
آخرون	500000		
3-المخزونات	00	**5-الديون الاستثمارية:**	
4-الحقوق:		القروض المصرفية	6908775.41
الديون النقدية و المصرفية	200000	قروض أخرى	2763510.16
المجموع	9869679.15	**المجموع**	9869679.15

المطلب الثاني:الميزانية التقديرية.

1-مفهوم الميزانية التقديرية: تعتبر الميزانية التقديرية خطة تفصيلية محددة، مقدما للأعمال المرغوب تنفيذها، و توزع هذه الخطة على جميع المسؤولين حتى تكون مرشدا لهم في تصرفاتهم و حتى يكمن استخدامها كأساس لتقييم الأداء في المشروع.

2-أهداف الميزانية التقديرية: تهدف هذه الميزانية إلى تحقيق الغايات التالية:

*استخدام أصول المؤسسة بكفاية و ربحية.

*إجبار إدارة المؤسسة على التوجه المستقبلي في تفكيرها، و توقع ما قد يتم في المستقبل.س

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

*التعاون على خلق روح الفريق في العمل من خلال ما تتطلبه من تعاون فئات متعددة في انجازها.

*تحديد الاحتياجات التمويلية المستقبلية للمؤسسة.

*التوجه المبكر نحو التعامل مع الأحداث المتوقعة.

*إعلام كل من في المؤسسة بالمطلوب منه تحقيقه.

*وضع الأسس لأخذ الإجراءات التصحيحية في حالة انحراف النتائج عن المتوقع.

إن الميزانية التقديرية هي وسيلة لتنفيذ استيراتيجية المؤسسة المتمثلة في أهدافها العامة و نوعية المنتجات و الأسواق التي تعمل فيها و كيفية اكتساب الميزة التنافسية لمواجهة المنافسين.

الجدول رقم(3-8): يمثل جدول الميزانية التقديرية لثمانية سنوات. [1]

الأصول	السنة 1			السنة2		
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي
2.الاستثمارات	**9669679.15**	**1740385.83**	**7929293.32**	**9669679.15**	**3480771.66**	**6188907.49**
تكاليف أولية	634179.15	126835.83	507343.32	634179.15	253671.66	380507.49
معدات الإنتاج	1935500	193550	1741950	1935500	387100	1548400
معدات	7100000	1420000	5680000	7100000	2840000	4260000
3_المخزونات	00	00	00	00	00	00
4-الحقوق:			**2118054.36**			**4298154.73**
الصندوق			635416.31			1289446.42
البنك			1482638.05			3008708.31
المجموع			**10047347.68**			**10487062.22**
الخصوم						
1_الأموال الخاصة			197393.58			197393.58
5_الديون:						
قروض مصرفية			6908775.41			6984771.94
قروض أخرى			2763510.16			2763510.16
النتائج			**177668.53**			**541386.54**
المجموع			**10047347.68**			**10487062.22**

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الأصول	السنة 3			السنة4		
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي
2الإستثمارات تكاليف أولية معدات الإنتاج معدات	**9669679.15** 634179.15 1935500 7100000	**5221157.49** 380507.49 580650 4260000	**4448521.66** 253671.66 1354850 2840000	**9669679.15** 634179.15 1935500 7100000	**6961543.32** 507343.32 774200 5680000	**2708135.83** 126835.83 1161300 1420000
3_المخزونات			00			00
4_الحقوق : الصندوق البنك			**6406864.2** 1922059.26 4484804.94			**8277410.72** 2483223.21 5794187.5
المجموع			**10855385.87**			**10985546.55**
الخصوم						
1- الأموال الخاصة						
5-الديون: قروض مصرفية قروض أخرى			6984771.94 2763510.16			6984771.94 2763510.16

النتائج			**909710.18**			**1039870.86**
المجموع			**10855385.87**			**10985546.5**

	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي
2-الاستثمارات: تكاليف أولية معدات الإنتاج معدات	**9669679.15** 634179.15 1935500 7100000	**8701929.15** 634179.15 967750 7100000	**967750** 00 967750 00	**1935500** 00 1935500 00	**1161300** 00 1161300 00	**774200** 00 774200 00
3_المخزونات			**00**			**00**
4_الحقوق: الصندوق البنك			**8971927.13** 2691578.14 6280348.99			**9015110.45** 2704533.14 6310577.32
المجموع			**9939677.13**			**9789310.45**
الخصوم						
1_الأموال الخاصة			**197393.58**			**197393.58**
5-الديون: قروض مصرفية قروض أخرى			5587817.55 2763510.16			4190863.16 2763510.16
النتائج			**1390955.83**			**2637543.55**
المجموع			**9939677.13**			**9789310.45**

الأصول	السنة7			السنة8		
	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي
2_الاستثمارات: تكاليف أولية معدات الإنتاج معدات	**1935500** 00 193550	**1354850** 00 1354850	**580650** 00 580650 00	**1935500** 00 1935500 00	**1548400** 00 154840	**387100** 00 387100 00
3-المخزونات:			00			00
4-الحقوق: الصندوق البنك			**5174162.52** 1552248076 3621913.76			**3970758.13** 1191227.44 2779530.69
المجموع			**5754812.52**			**4357858.13**
الخصوم						
1-الأموال الخاصة			**197393.58**			**197393.58**
5-الديون: قروض مصرفية قروض أخرى			2793908.77 2763510.16			1396954.39 2763510.16
النتائج			00			00

المجموع			5754812.52			4357858.13

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج.[1]

1-مفهوم جدول حسابات النتائج: هو وثيقة محاسبية تحدد مختلف مستويات النتائج لدورة مالية معينة، حيث سجل فيها كل التكاليف و النواتج العائدة للدورة و غير المالية (خارج الاستغلال).

2-أهمية جدول حسابات النتائج:

*أهمية جدول حسابات النتائج في تقييم نشاط المؤسسة فيما يلي:

من خلال الهامش الإجمالي: الذي ينتج أساسا في النشاط العادي للمؤسسة التجارية مفهوم ذو أهمية بالغة تسييرها، لأنه يعبر عن المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة، و يستعمل أيضا في قياس درجة مردودية نشاط المؤسسة التجارية و مقارنته مع المؤسسات الأخرى.

*أهمية جدول حسابات النتائج في التسيير فيما يلي:

-يسمح بقياس مراقبة القدرة التجارية للمؤسسة، و يعتبر للمحلل كمؤشر مهم سواء لعمل المؤسسة أو للمنافسة.

-يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة استعمال التسيير التقديري.

[1] بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

الجدول رقم(3-9): يمثل جدول حسابات النتائج.

	السنة1	السنة2	السنة3	السنة4
الهامش الإجمالي	**00**	**00**	**00**	**00**
إنتاج مباع الخدمات المقدمة	00 3168000	00 3484800	00 3833280	00 4216608
القيمة المضافة	**3168000**	**3484800**	**3833280**	**421608**
تكاليف موظفين	738000	752760	767815.2	783170.5
نفقات متنوعة	511945.64	373435.14	338536.3	307127.34
التأمين	387764.93	348988.44	314089.59	282680.63
مصاريف أخرى	124180.71	24446.70	24446.70	24446.70
الضرائب	00	00	00	25299.65
الاستفادة%2	00	00	00	84332.16
مصاريف مالية	00	76832.49	76832.49	76832.49
الاستهلاك	1740385.83	1740385.83	1740385.83	1740385.83
مصروفات التشغيل	**2990331.47**	**2943413.46**	**2923569.82**	**2932816.81**
النتيجة التشغيلية الإجمالية	**177668.53** 00	**541386.54** 00	**909710.18** 00	**1283791.19** 243920.33
IRG, IBS				

النتيجة الصافية التشغيلية	**177668.53**	**541386.54**	**909710.18**	**1039870.86**
. صافي التدفقات النقدية	1918054.36	2281772.37	2650096.01	2780256.69
. التدفق النقدي التراكمي	1918054.36	4199826.73	6849922.74	9630179.43
. التدفقات النقدية المخصومة	1792574.16	1992988.36	2163267.75	2121044.52
VAN	**8844191.49**			

	السنة 5	السنة6	السنة7	السنة8
الهامش الإجمالي	**00**	**00**	**00**	**00**
إنتاج مباع	00	00	00	00
الخدمات المقدمة	4638268.8	5102095.68	5612305.25	6173535.77
القيمة المضافة	**4638268.8**	**5102095.68**	**5612305.25**	**617355.77**
تكاليف موظفين	798834.93	814811.63	831107.87	847730.02
نفقات متنوعة	273969.93	243639.33	215852.86	190356.10
التأمين	254412.57	228971.31	206074.18	185466.76
مصاريف أخرى	19557.36	14668.02	9778.68	4889.34
الضرائب	46382.69	76531.44	112246.10	123470.72
الاستفادة2%	92765.38	102041.91	112246.10	123470.72
مصاريف مالية	61465.99	46099.49	30733	15366.50
الاستهلاك	1740385.83	1740385.83	1740385.83	1740385.83

مصروفات التشغيل	**2921039.38**	**2921467.73**	**2930325.66**	**2917309.17**
النتيجة التشغيلية الإجمالية	1717229.42	2180627.95	2681979.59	3256226.60
IRG ,IBS	326273.59	414319.31	509576.12	618683.05
النتيجة التشغيلية الصافية	**1390955.83**	**1766308.64**	**2172403.47**	**2637543.55**
. صافي التدفقات النقدية	3131341.66	3506694.47	3912789.30	4377929.38
. التدفق النقدي التراكمي	12761521.10	16268215.57	20181004.87	24558934.24
. التدفقات النقدية المخصومة	2232603.33	2500224.69	2789764.69	3121403.14

خلاصة:

يلعب بنك الفلاحة و التنمية الريفية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، و يرجع هذا لنوعية الخدمات التي يقدمها و المشاريع التي يقوم بتمويلها، و التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية الاقتصادية، غير أنه يتعرض كغيره من البنوك إلى المخاطر عندما يمنح القروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة إقراضية خاصة به و إتباع معايير و إجراءات تكون فعالة و ناجحة. و قد نجد عدد قليل من الطلبات تتوفر فيها كل شروط التمويل بالقروض من طرف البنك، فهناك طلبات رفضت لعدم توفرها على الشروط اللازمة، و من هنا يظهر فعالية الدراسة التي يقوم بها البنك قبل منح القروض.

كما يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بدور إيجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك من خلال توفير منتجات مالية متنوعة و قروض استثمارية و استغلالية.

خاتمة عامة

تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة البديل الأقوى أمام العديد من الاقتصاديات لتغلب على مشاكلها الاقتصادية، بحكم المزايا التي تنفرد بها هذه المؤسسات و ما ينجم عنها من خلق فرص العمل الجديدة و تنمية الصادرات و رفع المردودية الاقتصادية لكافة القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى دورها في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية كزيادة معدلات الاستثمار و تعبئة المدخرات و تحقيق قيمة مضافة عالية مما يعزز التنمية المحلية و يرتقى بها نحو تنمية شاملة مستدامة، الأمر الذي عجزت عن تحقيقه المؤسسات الكبرى.

لكن على الرغم من الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، إلا أنها تواجه عدة مشكلات من بينها مشكلة التمويل التي تعتبر من أهم المشاكل و العقبات التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و ذلك في ظل عدم كفاية التمويل الذاتي، بالإضافة إلى تجنب هذه المؤسسات اللجوء إلى البنوك لما تطلبه هذه الأخيرة من ضمانات لا قدرة المؤسسات بها خاصة إذا تعلق الأمر بضمانات عينية، و عادة أن القروض التي تقدمها البنوك تتميز بارتفاع تكلفتها و بقصر فترات السداد.

في ظل عدم قدرة مصادر التمويل التقليدية تلبية الاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية عبر مختلف مراحل حياتها، كان و لابد من استحداث مصادر تمويل أخرى تتناسب مع خصوصية هذه المؤسسات، و في هذا السياق هناك أسلوبا تمويليا لهذه المؤسسات يتمثل في تمكنها من القيد في البورصة و طرح أسهمها للاكتتاب العام من طرف الجمهور حتى يكون لها القدر الكافي، من رؤوس الأموال طويلة الأجل، لكن هذا يعتبر مشكلا للمؤسسات، لأنها غير قادرة على الاستفادة من هذا المصدر التمويلي، و ذلك لعدم توافر الشروط.

النتائج المتوصل إليها:

*إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و هذا من خلال توفير مناصب الشغل جديدة و التخفيف من حدة الفقر، بالإضافة إلى المساهمة في رفع الدخل القومي و القيمة المضافة، فهي تمثل النسيج الاقتصادي لكل دولة.

*إن عملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على الأموال الخاصة، و عند عدم كفاية هذه الأموال تلجأ إلى مصادر أخرى، سواء تلك المصادر التقليدية المتمثلة في البنوك أو المستحدثة كالتمويل عن طريق رأس المال المخاطر أو عن طريق السوق المالية.

*يشكل التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية لأصحاب هذه المؤسسات، إذ أن أغلب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي كانت لها نتائجها على مستوى اقتصاديات الدول المتقدمة كانت أهم مصادر تمويلها القروض المصرفية.

*ينفد بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة سيدي لخضر مستغانم- كل العمليات البنكية و منح الائتمان بكل أنواعه.

*زيادة الضمانات في تقديم القروض و كل التسهيلات الائتمانية لضمان استرجاع القرض.

التوصيات المقترحة:

1-تعزيز موقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني و تشجيعها و تزويدها بالخدمات و التخصصات بما يبرهن على أهمية موقعها في مجمل الاهتمامات الاقتصادية الشاملة.

2-التعرف على الخصائص العامة للسوق التي ستعمل فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا للتحقق من مدى ملائمتها لتطور هذه المؤسسات.

3-يجب توفير التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إتباع أساليب جديدة تتناسب مع هذا النوع من المؤسسات كأسلوب التمويل الإسلامي.

4-تطوير النظام المصرفي: حيث يجب أن يتدخل النظام المصرفي أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال:

-استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم كفاية الضمانات التي تقدمها مثل هذه المؤسسات.

-إقامة شبكات اتصال آلية بين البنوك من أجل توفير الخدمات لإنجاز المعاملات بأقل وقت ممكن بين المتعاملين الذين يتعاملون مع بنوك مختلفة.

-تكييف أسعار الفائدة المفروضة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب خصوصية كل مؤسسة.

-تعاون البنوك على تقديم القروض لهذه المؤسسات.

*تشجيع عملية خلق و إنشاء شركات رأس المال المخطر.

*إنشاء بورصة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بحيث تتناسب شروطها وخصوصية تلك المؤسسات.

*إنشاء سوق دائم لمنتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تساهم فيه كل من الحكومة الجزائرية و المؤسسات الاقتصادية، بحيث يهدف السوق إلى تعريف المستهلك بالإنتاج المحلي و ميزاته، و يسهل وصل المستهلك إلى أكثر من البدائل المنتجة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا- الكتب:

1-أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2008.

2-أحمد رحموني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائر، دار المكتب المصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

3-أسماء برهوم، البورصة كمصدر تمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مكتب الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2016.

4-حسني خريوش و آخرون، الاستثمار و التمويل، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

5-طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

6-يوسف حسن يوسف، التمويل في المؤسسات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2012.

7-كاسر نصر المنصور، شوقي ناجي جواد، إدارة المشروعات الصغيرة، دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، جامعة مؤتة، الأردن، 2000.

8-لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر، 2007.

9-ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.

10-ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الخامسة، عمان، 2014.

11-سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار و التمويل، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر ،2006.

12-سعاد نائف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.

13-عاطف وليم أندراوس، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر،2008.

14-عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل و إدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

15-عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في معالجة مشكلةالبطالة بين الشباب في الدول العربية، دار الأمين للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، 2007.

16-فايز جمعه صالح نجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2010.

17-قتيبة عبد الرحمن العاني، التمويل و وظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية، دار النفائس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.

18-رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، إيتراك للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2008.

19-خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: آلية تحقيق التنمية المستدامة،دار الجامعة الجديدة، الجزائر،2013.

ثانيا- المذكرات:

1-أحلام مخبي، تقييم المؤسسة من وجهة نظر البنك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك و تأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.

2-العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد المالي، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

3-العالي فوضيل و آخرون، آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة مستغانم، الجزائر، 2009-2010.

4-بوخطة رقاني و آخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالقروض البنكية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2012.

5-بن غزة هشام، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: مالية دولية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

6-بطاش غانية و آخرون، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المؤسسات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013-2014.

7-زراية أسماء، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود و مالية المؤسسات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011. 8-طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: التمويل الدولي و المؤسسات المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

9-طلبة أميرة، أثر الإفصاح المالي و المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد و المناجمنت، تخصص: الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008-2009.

10-كاملي مليكة و آخرون، تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عي طريق القرض الإيجاري، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير، تخصص: مالية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، الجزائر، 2009-2010.

11-مشعلي بلال، دور برامج سلامة المهنية في تحسين أداء العمال بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد و تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011.

12-مشري محمد الناصر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، مذكرة لينل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: استيراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010-2011. 13-
سعدية وسام، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و نقود، جامعة خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.

14-عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2014-2015.

15-عمران نادية، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية و بنوك، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014-2015.

16-فاطيمة بن جبور، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: بنوك و أسواق مالية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2013-2014.

17-فاطيمة الحاج قويدر، التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.

18-صالحي سامي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية و البنوك، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2012-2013.

19-صياغ ياسين، مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير مؤسسات صغيرة و متوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

20-قارة ابتسام،دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسويق دولي، جامعة أبي بكر قايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

21-قنيدر سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

22-ركيبي فوزية، الوظيفة المالية و وسائل التمويل في مؤسسة اقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية نقود و بنوك، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، البويرة، الجزائر، 2010-2011.

23-رماح حجاج، دور التمويل الذاتي في النمو الداخلي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية و محاسبية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

24-ترخي فاطيمة، التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص: مالية نقود و تأمينات، جامعة مستغانم، الجزائر، 2014-2015.

ثالثا- الملتقيات:

1-بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و زيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.

2-سليمان ناصر، عواطف محسن، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الواقع و رهانات المستقبل، غرداية، الجزائر، يومي 23-24 فيفري 2011.

3-صحراوي إيمان، دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،يومي 20-21 أكتوبر 2009.

4-غالم عبد الله، واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المالي المحاسبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر،يومي 05-06 ماي 2013.

رابعا- المجلات:

1- بريبش السعيد، رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة عنابة، الجزائر، عدد05 /2007.

2- زغيب مليكة، استخدام القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، العدد السابع.

خامسا- النصوص القانونية:

1- قانون 10/90، الصادر في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض في مادته 114.

2-القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المادتين: 4 و 20.

ملخص:

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في اقتصاديات الدول، و ذلك من خلال مساهمتها الايجابية في توفير مناصب الشغل، و الابتكارات التكنولوجية، و تحقيق التنمية الاقتصادية، و زيادة الناتج المحلي الإجمالي و ترقية الصادرات الوطنية، كما تعتبر هذه المؤسسات القوى المحركة لمختلف فروع الإنتاج، إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها و إشراكهم في تحقيق التنمية، لكن مع ذلك فهي تواجه عدة صعوبات.

يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري خاصة، بسبب الشروط و الضمانات التي تطلبها البنوك و التي تقف عائقا أمام هذه المؤسسات في كثير من الأحيان، لذلك وجب على الدولة الاهتمام الأكثر بتطوير و تحسين العلاقة بين البنوك و المؤسسات و ذلك بتقديم الدعم و الضمانات التي تؤهل المؤسسات للحصول على التمويل اللازم.

و لقد أشارت الدراسة التي شملت بنك الفلاحة و التنمية الريفية إلى أن هذا البنك له دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التمويل، مصادر التمويل، التمويل البنكي.

Résumé:

et par la contribution positive dans la ,Les PME gouent un rôle actif dans les économies des pays technologique et parvenir a un développement économique, et fourniture d'emplois, et les innovation d'augmenter le PIB et les exportations nationales améliorées, il est également considéré ces institutions dynamiques des différentes branches des forces de individuels et les impliquer dans le développement du développement mais ménmoins, ils sont confrontés a plusieurs difficultés.

Le problème du financement des principales
difficultés rencontrées par les PME dans l'économie algérienne, en particulier, en raison des conditions et garanties que les banques, qui sont un obstacle à ces institutions souvent, donc il doit indiquer le plus d'intérot dans le développement et l'amélioration de la relation entre les banques et les institutions qui sont admissibles à un financement.

Et il a souligné l'étude, qui comprenait la banque de l'agriculture et du développement rural que la banque a un rôle important dans le financement des petits et mogennes entreprises.

:Mots clés

PME , le financement, les sources de financement, le financement bancaire.